

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۸۴۹



کتابخانه مجلس شورای ملی

حد شیخ شمس به کبریا و اهل بیت

مؤلف: ...

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۸۸۱۸۶

۵۵۹

خطی

۵/۲۴۹

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۵/۲۴۹

۱ ۱ ۱ ۲ ۲ ۳ ۵ ۶ ۸ ۷ ۶ ۱ ۱۱ ۱۱ ۱۱ ۳۱ ۵۱ ۳۱ ۱۱ ۷۱ ۱۹ ۲۱ ۱۱ ۱۱ ۱۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح مشبه

مؤلف: ...

تاریخ: ۱۲۴۹

فصل: ۱

شماره ثبت کتاب: ۸۸۱۶۶

۵۵۹

خطی اهدائی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۸/۲۴۹

۱  
۱  
۸  
۸  
۳  
۵  
۶  
۸  
۷  
۶  
۱  
۱۱  
۱۱  
۱۱  
۳۱  
۵۱  
۶۱  
۸۱  
۷۱



۱۳۰۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

تجدید شیخ شریعتی

مؤلف

موضوع

۱۲۴۹

۱۰

۸۸۱۶

شماره ثبت کتاب

خطی اهدائی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۵/۲۴۹

خطی اهدائی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۵/۲۴۹



A circular library stamp in purple ink. The outer ring contains the text "UNIVERSITÄTS- UND LANDESBIBLIOTHEK BONN" at the top and "1894" at the bottom. The center of the stamp features a stylized emblem and the text "BIBLIOTHEK".

القصور

و اما على بيان الحق في العلم  
و اما على قولنا اما تصور العلم



العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل  
واما التصور معه حكم وهو استناد امر الى آخر بما هو اسلبا  
فيقال للمجموع تصديق

هذا هو العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل  
واما التصور معه حكم وهو استناد امر الى آخر بما هو اسلبا  
فيقال للمجموع تصديق

لكن كل تصور له ما عليه صورة فلان ما كان العلم بحسب ما في العقل  
فان علم الفقه مثلا انما يتنازع على اصول الفقه فهو علم بالعلم  
الفقه بحث فيه علم افعال المكلفين من حيث انها على قدر فهمهم  
والفقه وعلم اصول الفقه باحث فيه علم الادللة الشرعية من حيث  
انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فكل ما كان اسما موضوعا له كان  
موضوعا له او غيرا عليه فيميز بين موضوعا لكل احد منها علم الادللة فكل علم  
الدين نوع في العلم ان موضوعه على شيئين هو علم غير العلم المطلوب عنده  
ولكن لم يبق في طلبه بغيره ولما كان بيان كل جانب في كل موضوع  
او درهما في بحث واحد ووجه البحث يتبع العلم الى التصور والتحقق  
لنوعه بيان الى جهة عليه العلم اما التصور فقط الى تصور لا حكم مع ذلك  
السائق كالتصور ان العلم على حكم عليه في اوثبات واثباته  
مع حكم وفق للبحث في كل اذا تصور العلم ان يمكن عليه بان  
كاتب الحرس يكتب ان التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل ليس

تصور الانسان الا ان ترتسم صورة منه في العقل بانها في الاشياء  
عنه العقل في غير الانسان كما ثبت صورة الشيء في الذاكرة الا ان  
لا ثبت فيها الا مثل الحسوس والنفسية تنطبق فيها مثل العقول  
الحسوسات اينما فقوله هو حصول صورة الشيء في العقل ثبت ان  
يقول مطلق التصور لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر ان العلم  
التصور المطلق لان الحقيقة اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا  
فما بين التصور فقط الذي هو التصور ان في ذلك المميز ان العلم  
مطلق التصور الى التصور فقط لا جاز ان يعود الى التصور فقط ليق  
حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تصورا  
للتصور فقط لم يكن مانعا لوقول غيره في تعيين ان يكون المميز ان يعود  
ال مطلق التصور يكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفه لكونه غير  
مطلق التصور دون التصور فقط تبين ان التصور كالمطلق في

فان تصور الشيء في العقل بانها في الاشياء  
عنه العقل في غير الانسان كما ثبت صورة الشيء في الذاكرة الا ان  
لا ثبت فيها الا مثل الحسوس والنفسية تنطبق فيها مثل العقول  
الحسوسات اينما فقوله هو حصول صورة الشيء في العقل ثبت ان  
يقول مطلق التصور لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر ان العلم  
التصور المطلق لان الحقيقة اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا  
فما بين التصور فقط الذي هو التصور ان في ذلك المميز ان العلم  
مطلق التصور الى التصور فقط لا جاز ان يعود الى التصور فقط ليق  
حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تصورا  
للتصور فقط لم يكن مانعا لوقول غيره في تعيين ان يكون المميز ان يعود  
ال مطلق التصور يكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفه لكونه غير  
مطلق التصور دون التصور فقط تبين ان التصور كالمطلق في



انتم هذا هو الحق والصدق  
لا تتركوا هذا الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق

انتم هذا هو الحق والصدق  
لا تتركوا هذا الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق

انتم هذا هو الحق والصدق  
لا تتركوا هذا الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق

انتم هذا هو الحق والصدق  
لا تتركوا هذا الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق

المشهور بينكم على ان يقال ان المقدي اعني القسوس ذبح كلك  
يطبق على ما رادف العلم بعينه المقدي وهو يطلق القصور وانما  
الحكم فهو سدا ايرال ذراحي او سدا والايجاب هو القاع النسبة  
والسبب اخرج النسبة فاذا قلنا ان كتاب ليس بكتاب  
فقد سدها الكفاية الى الان لان ما قد سدها نسبة ثوب الكتاب  
هو الايجاب في هذا نسبة ثوب كتابه عنه وهو السبب في انما المقدي  
ان يترك اول الان لم يترك الكتاب نسبة ثوب الكتاب الى  
الان ثم وقع كلك النسبة او لا وقعها فادراك الان هو تصور  
الحكم عليه والان لم يتصور حكمه عليه وادراك الكتاب هو  
الحكم به والكتاب المتصور حكمه به وادراك نسبة ثوب الكتاب  
تصور نسبة الحكمية وادراك وقوع النسبة او لا وقوعها على الادراك  
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم بما يحصل ادراك النسبة

الحكمية بدون الحكم كلك النسبة او لا النسبة فان النسبة واقعة  
بدون تصور الحكم ولكن التصديق لا يحصل الحكم وعنده متاخر  
المطيقين ان الحكم انما يقع النسبة او لا يقعها فعلى من الفعل  
فلا يكون ادراك الان الادراك الفعل لا يكون الفعل لا  
فقد قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق فيجب التصديق في النسبة  
تصور الحكم عليه وتصور الحكم به ونسبة النسبة الحكمية وتصور النسبة  
الحكم وان قلنا ان ليس ادراك يكون التصديق في تصور النسبة  
الحكم به على راي الامم وانما على راي الحكم فالتصديق هو الحكم فقط  
بينهما من وجوه واحد ان التصديق بسيط على راي الحكم وهو كسب  
الامم في ما يتصوره الطرفين من نسبة التصديق خارج عن علم  
نسبة الادراك في نسبة على قوله وانما ان الحكم نفس التصديق على حكم  
وهو في علم الحكم واعلم ان المشهور في بين القوم ان العلم بواقعة النسبة

انتم هذا هو الحق والصدق  
لا تتركوا هذا الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق

انتم هذا هو الحق والصدق  
لا تتركوا هذا الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق  
وانتم هذا هو الحق والصدق



التصديق المعتمد على التصورات في التصديق بسبب  
 عنه وروى الاعراض على التفسير المشهور من وجهين الاول ان  
 التفسير فاسد لان احد الامرين لا يتم له هو اما ان يكون قسم الشيء  
 فيما راو يكون قسم الشيء قسمه منه وذلك ان التصديق ان كان  
 عبارة عن تصور الحكم التصديق الحكم قسم من التصور وقد قيل  
 التفسير فيما يكون قسم الشيء فيما راو هو الاول وان  
 عبارة عن الحكم وقد قيل على التفسير قسم من العلم الذي هو  
 التصور فيكون قسم الشيء قسمه منه هو الثاني هذا الاعراض  
 انما يراد قسم العلم الى التصور الى التصديق كما هو المشهور اذ قسم  
 العلم الى التصورات فيجوز الى التصديق كالفعل المعتمد فلا بد وان  
 نقول ان التصديق عبارة عن التصور الحكم قوله والتصديق  
 الحكم قسم من التصور قلنا ان اردتم ان قسم من التصورات فيجوز

ان قسم من التصورات  
 انما يراد قسم العلم  
 الى التصور الى  
 التصديق كما هو  
 المشهور اذ قسم

التصديق فلهذا انما يسمى كذلك وان اردتم ان قسم من مطلق  
 التصور قسم من قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصورات  
 فلا يلزم ان يكون قسم الشيء فيما راو الثاني ان المراد بالتصور انما  
 المصور الذي مطلقا المقيد بعدم الحكم فان معنى بالمصور الذي  
 مطلقا ان قسم الشيء الى انفسه الى غيره لان المصور الذي  
 نفس العلم ان معنى بالمقيد بعدم الحكم انتع اعتبار التصور في التفسير  
 لان عدم الحكم يكون معتبرا في التصور فلو كان التصور معتبرا في  
 كان عدم الحكم معتبرا فيه فلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق و  
 مع وجوده ان التصور مطلق لا يستلزم اعتبار عدمه في الحكم وهو  
 التصورات فيجوز وعلى المصور الذي مطلقا كوقع التفسير عليه المعتبر  
 في التصديق يسمى الاول بل الثاني والاصل ان المصور الذي هو العلم  
 والتصورات انما يعتبر بشرط شي الى الحكم وبقية التصديق او غيره لا ياتي

وليس الكل من كل منهما بل هيها والا لما جهلنا شيئا ولا  
نظريا والا لا اسر او تسلسل

ان عدم الحكم بقرينة التصور لا يخرج اوله بشرط شي او يوافق  
فالمقابل للصدق هو التصور بشرط لا شي والمعتبر في الحقيقة  
شرطا او جزا هو التصور لا بشرط شي فلا تسلسل **فليس الكل من**  
كل منهما بل هيها **اول** العلم ان بهي هو الذي لم يتوقف حصوله  
على نظره كاستدراك الحارة والبرودة والصدق بالانتمى والا  
لا يجهل ان ولا يرتفعان وانما نظري وهو الذي يتوقف حصوله  
على نظره كاستدراك العقل والنفس كالتصديق بان العالم حادث  
او اذ عرفت ما فتقول ليس كلا واحد من التصور والصدق بل هيها فانه  
لو كان جميع التصورات والصدقيات بهيها لما كان شي من الاشياء  
مجهولان وهو باهية نظره لكونه ان يكون شي بهيها وهو لا  
فانه البهية هي وان لم يتوقف حصوله على نظره كاستدراك كنه كنه ان  
حصوله على شي او من جهة العقل اليه والاحساس به او الحس او غير

ذلك فلا يحصل ذلك شي الموقوف عليه لم يحصل البهية بل بهية  
لا يستلزم الحاصل ان لا يكون شي لو كان كل التصورات والصدقيات  
بهيها لما احتجنا بحصول شي من الاشياء الى كنه ونظر بهيها  
لضرورة احتياجنا الى بعض التصورات والصدقيات الى فكر ونظر  
ولا نظرية الى كنه كل واحد من كل واحد من التصورات والصدقيات نظرية  
فانه لو كان جميع التصورات والصدقيات نظرية لزم الدوران **التسلسل**  
والدور هو توقف شي على ما يتوقف عليه اذ بهيها كما يتوقف على  
بهيها ككل او بهيها كما يتوقف على بهيها بعلو من على على  
بهيها كما يتوقف على بهيها واللازم كما قلنا انهم مثله اما الملازمة  
فلا تليق ذلك التقدير اذا كان حصول شي منها فلا بد ان يكون  
حصوله على آفة ذلك العلم الا آفة ايضا نظرية فليكن حصوله على آفة علم  
فان ان تبهيها لاكتسابها لغير النهاية وهو العقل او نحو ذلك









[illegible]

للمسيرة واسود علمه بنهاره الى العدة الحادية كقطع الخشب  
ولدت في الـ شهر من روال العدة الثانية في الـ شهر من  
الترتيب لاجل ان يتاخر الفهم من الـ العدة الحادية كقطع الخشب  
نظرا للمسير و ذلك الترتيب في الفكر ليس يجب وانما لان بعض  
العقلانية في بعض مقتضى انما هي من رواجيد في  
الى التيقن بحديث العالم و الى التيقن بيقين بل الى  
الواحد بنسخي نفسه كالتيقن في الفكر و انما في فكره الى  
يقين العالم ثم الفكر في الفكر الى التيقن في خبره و الى الفكر  
في الفكر ليس هو بل الى التيقن في الفكر و الى التيقن في الفكر  
كله و انما في الفكر الى التيقن في الفكر و الى التيقن في الفكر  
التيقن و الى التيقن في الفكر و الى التيقن في الفكر  
الواقعة و انما في الفكر الى التيقن في الفكر و الى التيقن في الفكر

[illegible][illegible]



وليس له في قضايا الاستيغناء عن تعليمه ولا نظرياً ولا لاداريّاً تسليلاً بل بعضه  
بالجني وبعضه نظري يستأد منه

[illegible]

واما ان كان كونه اذ كان من عوارض فان الزمان لا يخلو كونه  
 نفسه بل هو على التبعين لا غير من العدم والعدم ترويضاً بالحق  
 اذ غاية السلب العشرة الفخا في الفكر غاية الشيء كونه حارة  
 عنه والترويض بالمرج رسم واهنا فادارة جلية وهي ان حقيقة  
 كل علم علم في كل العلم انه قد فعلت تلك العلم على العلم وضع  
 العلم العلم اذا ما كان كونه له اية ومعرفة واما العلم  
 فهو في حيزه ومعرفة العلم العلم العلم العلم العلم العلم  
 معرفة الشرع فيه والاعمال معرفة العلم العلم العلم العلم العلم  
 دون الاعمال ومعرفة العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم  
 ان معرفة الشرع في العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم  
 التعريف به ومعرفة العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم  
 ففهم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم

البحث الثاني في موضوع المطلق موضوع كل علم يبحث فيه عن موضوع  
التي يلقبها بالاصحواي لذاته اذ هي المساوية او الخيرية وموضوع  
المطلق المعلومات التصويرية والتصديقية

[illegible][illegible]









المقدر في هذه الرواية هو وجود العلل عند عدم العلل والادوية  
 الباطنية في كل من كل اعتبار في الوجود في نفس مرتبة الحكم  
 عليه في الوجود او بعد ما في عليه في تصور الحكم في كنه الحكم  
 للعلم في نفس الحكم من جهة العلم في الشرح وفي هذا الكلام  
 على انه في هذه الرواية ان هذه الرواية في تصور الحكم في كنه الحكم  
 مع انه في هذه الرواية في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 حقيقة في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه حقيقة في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم

الاول

الحكم في هذه الرواية هو وجود العلل عند عدم العلل والادوية  
 الباطنية في كل من كل اعتبار في الوجود في نفس مرتبة الحكم  
 عليه في الوجود او بعد ما في عليه في تصور الحكم في كنه الحكم  
 للعلم في نفس الحكم من جهة العلم في الشرح وفي هذا الكلام  
 على انه في هذه الرواية ان هذه الرواية في تصور الحكم في كنه الحكم  
 مع انه في هذه الرواية في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 حقيقة في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه حقيقة في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم  
 كنه الحكم في تصور الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم في كنه الحكم

١٣

دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة  
 كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ويتوسطه لما دخل  
 فيه تضمن كدلالة على الحيوان الناطق فقط ويتوسطه  
 لما خرج التام كدلالة على قابل العلم وصفة الكائنات  
 معترضة

ومما ذكره هؤلاء ان اللفظ لا يترتب له معنى بالضرورة  
 عليه وبالمعنى يستحق ان لا يكون له معنى الا اذا كان  
 واردا على الدعوى ونحو ذلك كقولهم مستند الى اللفظ بان  
 التصور على التصديق هو الحكم انكم لا تعرفون انكم لا تعلمون  
 في ذلك **الاول** انما كانت في تلك المقالات الاولى في المقدمات  
 فيها اربعة فصول الفصل الاول في اللفظ **الحق** لا ينشأ  
 من حيث هو مطلق بل اللفظ ما يثبت من القول الشائع والجم  
 ككيفية ترتيبها وبه لا يتوقف على اللفظ فان لم يحصل الى  
 ليس لفظ البشرى الفصل من حيث هو كذا كذا يحصل الى التصديق  
 الفصل الثاني في اللفظ وكذا لا يتوقف اللفظ على المعنى واما  
 اللفظ طاهر النظمها معترضة ما هو من واما المعنى الثاني واما  
 النظر فيها من حيث انها لا يلائم اللفظ عدم الكلام في اللفظ

منه لا يرد ان التصديق على اللفظ لا يتوقف على اللفظ لان كل  
 اللفظ من معناه الحكم بل على ان حكمه من معناه الحكم  
 فلو كان اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ لا يتوقف على اللفظ  
 وهو صحيح فلو كان اللفظ لا يقع المستند على اللفظ لا يتوقف  
 تصديق تصديق الحكم عليه وبذلك قولهم ما بين قولهم  
 المستند ان اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ لا يتوقف على اللفظ  
 فلو كان المستند من حيث ان اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ  
 عليه من اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ لا يتوقف على اللفظ  
 اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ  
 المستند الى اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ لا يقع المستند  
 الى اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ  
 اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ لا يقع المستند الى اللفظ

مصحح









ويشترط في الالة الالفة ان يكون لها خارج محالة بل من تصور المستحيل  
والا لا يتصور منه من القفط والاشياء فيهما كونه محالة بل من تصور المستحيل  
في الخارج محققه فيه كدلالة لفظ العبر على البصر مع عدم الملازمة بينهما  
في الخارج من

موضوع لولا لو فرض انه ليس موضوع المستحيل كان دالاً على كونه  
الالة بل بسبب وضع اللفظ لعدم المحل وهو لم يقب له دالة  
استعملت تلك القيمة لا تقتضي الالة المستقيمة فانه اذا اطلق اللفظ  
الامكان واراد به الامكان العام كان دلالة عليه مستقيمة  
مستقيمة عليها انه دالة اللفظ على، وحق المعنى الموضوع  
الامكان العام وحقه الامكان الخاص هو معنى اللفظ  
انما انما فانه قيداً المستقيم الموضوع مستقيمة لانه لا  
ان اللفظ موضوعاً على حق كالمعنى فيه وقد كان لو لم يقب له دالة  
الاشياء ان تلك القيمة لا تقتضي الالة المستقيمة فانه اذا اطلق  
الشمس ومعنى المستقيم كان الالة مستقيمة وصدق عليها انها دالة  
اللفظ على، ومعنى المعنى الموضوع له انما دالة هذه الاشياء  
بشرط الوضع واقابته بمراتب عنه لانه لم يستدركه اللفظ

موضوع لما مر ذكره المعنى من **قال** يشترط في الالة الاشتراط  
**القول** كانت الالة الاشتراط الالة اللفظ على الخارج  
المعنى الموضوع له والمقتضى ان اللفظ لا يدل على امر خارج  
فلا بد لالة على الخارج بشرط وهو لزوم انه معنى ان يكون الامر  
الخارجي لازماً لللفظ بحيث يلزم تصور المستحيل مستقيمة فانه  
لو لم يتحقق الشرط لاقتضى فهم الامر الخارجي من اللفظ فاما كونه  
دالاً عليه او كونه الالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لا الالة  
الاولى اللفظ موضوعاً بغيره او لا يدل على فهم المعنى المستقيم  
لزمه واللفظ ليس موضوعاً للامر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم تصور  
المعنى مستقيمة كونه الامر انما يقتضي فهم اللفظ الالة  
يشترط فيها اللزوم الى ايجز هو كونه الامر الذي بحيث يلزم تصور  
المعنى الذي يحققه في الخارج كان اللزوم الذي يكون الامر انما

والمطابقة البتة للنقض كما في السابق وأما استلزامها الآخر  
فغير متيقن لأن وجودها لا ينافي ما هيته بل يترتب من مقتضى ما يقتضيه  
غير معلوم وما قيل أن مقتضى كل ما هيته يستلزم مقتضى أنها ليست هي  
ممنوع ومن هنا يتبين عن استلزام النفي الآخر وأما مما فلا  
يجوز له إلا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث أنه تابع بل هو  
بحسب يلزم من مقتضى الشيء الذي يتحقق في الزمن لا أنه لو كان  
الزمن الخارج من مقتضى ما لم يتحقق إلا في الزمان من جهة الآخر  
فالمعنى من مقتضى اللاحقة فلا يتحقق مقتضى المقتضى بل هو مقتضى  
مقتضى اللاحقة فلا يكون اللاحقة مقتضى المقتضى بل هو مقتضى  
لأن الشيء بعد السمع على ما هيته أن يكون بغيره من جهة  
في المقام فلا ينفك السمع من مقتضى الشيء فلا يكون اللاحقة مقتضى  
بل لا يقتضيه مقتضى الشيء عدم السمع لا عدم السمع والمقتضى  
اللاحقة مقتضى السمع من جهة مقتضى المطابقة لا يستلزم الشرط  
أما إذا كان سبب اللاحقة لا تفت بغيره من مقتضى الآخر  
فالمطابقة لا يستلزم التضمن أو التضمن مقتضى المطابقة مقتضى  
لأن اللاحقة مقتضى الشيء على معنى سببه كغيره لا اللاحقة على معنى  
هو مقتضى مقتضى اللاحقة لا مقتضى اللاحقة مقتضى المطابقة الآخر

فغير متيقن لأن الآخر مقتضى مقتضى اللاحقة لا مقتضى اللاحقة  
بحسب يلزم من مقتضى الشيء الذي يتحقق في الزمن لا أنه لو كان  
الزمن الخارج من مقتضى ما لم يتحقق إلا في الزمان من جهة الآخر  
فالمعنى من مقتضى اللاحقة فلا يتحقق مقتضى المقتضى بل هو مقتضى  
مقتضى اللاحقة فلا يكون اللاحقة مقتضى المقتضى بل هو مقتضى  
لأن الشيء بعد السمع على ما هيته أن يكون بغيره من جهة  
في المقام فلا ينفك السمع من مقتضى الشيء فلا يكون اللاحقة مقتضى  
بل لا يقتضيه مقتضى الشيء عدم السمع لا عدم السمع والمقتضى  
اللاحقة مقتضى السمع من جهة مقتضى المطابقة لا يستلزم الشرط  
أما إذا كان سبب اللاحقة لا تفت بغيره من مقتضى الآخر  
فالمطابقة لا يستلزم التضمن أو التضمن مقتضى المطابقة مقتضى  
لأن اللاحقة مقتضى الشيء على معنى سببه كغيره لا اللاحقة على معنى  
هو مقتضى مقتضى اللاحقة لا مقتضى اللاحقة مقتضى المطابقة الآخر



منها إلى ما يستلزمه الركبة والأكبر والآخر من جنسها للفظ المخرج  
والأصح بوجه التسمية والالزام في عبارة المصنف  
فإن الالزام لما ذكره ليس بغير عدم استلزام التسمية بالالزام بل  
يتبعه استلزام التسمية بالالزام والعرف فيها قد وافق إلى التسمية  
والالزام فاستدلوا بالمطابقة لهذا الالزام والاصح  
تماما كما هو الواقع من حيث التتابع لا يوجب ذلك التتابع  
فيه بل يثبت اعتبار التتابع الالزام كالمطابقة له فأنها تاتى  
على رتبة يوجب مدونه كما في الشمس والمركبة والجم حيث أنها تاتى  
لها رتبة واحدة الاسم وفي هذا البيان نخلان تتبع في الصنعة  
التي هي بالحيثية لنفسها والالزام بعينه به لم يتغير والالزام  
سواء كان كبريا أو صغيرا فإن الحيثية في الكبرياء هي قبل الالزام  
بل الحكم فيها يتغير والالزام هو الالزام من مقتضى  
الحيثية

[illegible]





وان صلح لن لك فان دل بخصيته على زمان معين من الأزمنة  
 الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم مفت

باعت بالمعنى المطابق للمعنى التضمني أو الاشتراقي قال في ذلك  
 التركيب والأفراد نسبة إلى المعنى التضمني أو الاشتراقي لا تحقيق  
 إلا أنه كحق بالنسبة إلى المعنى المطابق له في التضمني فإنه إذا  
 جازم اللفظ على جزء من المعنى التضمني لم يجره معناه المطابق له  
 التضمني والمعنى المطابق هو الجزء من جزوه أو باقي الاشتراقي  
 إذا دل على اللفظ على جزء من الاشتراقي بالاشتراك فمقدار على  
 المعنى المطابق لا يتحقق تحقق الاشتراقي - وإن لم يتحقق وقد  
 يتحقق الأفراد والتركيب بالنسبة إلى المعنى المطابق له بالنسبة إلى  
 المعنى التضمني أو الاشتراقي كما في التسمية المبهمة كقوله من  
 القسم للأفراد والتركيب بالمطابقة إلا أنه إذا احتج على جزمه  
 أو دلالة جزمه بالمطابقة في القسم والوجه الأول أن لم يأتوا  
 الاشتراقي حاله هو أنه لم يصلح لأن يكون جزء من المعنى أو الاشتراقي

والا فلو لم يكن كسب الذات وإنما جزمه المقسم لا أن المطابق  
 لا التضمني أو الاشتراقي لأن المعبر عن تركيب اللفظ هو أفراد ذلك  
 فلو لم يجره معناه المطابق لعدم دلالة معناه الاشتراقي  
 على جزمه مع التضمني أو الاشتراقي وعدم دلالة معناه على أنه  
 التضمني أو الاشتراقي في التركيب والأفراد ثم إن جزمه في التركيب  
 اللفظي التركيب التضمني بمضمونين ليسين بغير مضمونين  
 والآخر جزء اللفظ على المعنى التضمني أو الاشتراقي لا أن يكون اللفظ  
 التركيب هو مضمون واحد من المعنى التضمني أو الاشتراقي لا أن يكون  
 جزء من اللفظ لا دلالة على المعنى الاشتراقي فإنه لا يمكن أن يكون  
 إلا أن يكون اللفظ باللفظ باللفظ المعنى المطابق له في الاشتراقي  
 المعنى التضمني أو الاشتراقي هو الاشتراقي لا أن يكون اللفظ جزمه  
 معنيين مطابقيين مضمونين أو مركبين كما في غير ذلك لا يجوز ذلك





فان كان الاول فان تحقق ذلك المعنى في كل واحد من الافراد ان استوت افراده التي  
 والافرادية فيه كالاشياء والاشياء وان كان حصوله في البعض اولى واقدم من الآخر  
 كما لو حصل بالشيء الواحد والاشياء وان كان الثاني فان كان واقع لتلك المعاني في كل  
 فهو المشترك كالمعنى وان لم يكن كذلك بل وقع لاحدهما ثم نقل الى الثاني فمضى ان يتكرر  
 الاول يستعمل لغيره ان كان الثاني هو العرف العام كالدابة وشرعية ان كان هو الشيء كالمعنى  
 والقوم واصطلاحه ان كان هو العرف الخاص كالدابة والاشياء والاشياء  
 كما اصطلاحات النجاة والظن وان لم يكن كذلك لغيره كتركيب القيد بالمعنى  
 موضوع الاول يستعمل لغيره كالدابة والاشياء والاشياء وان كان هو العرف العام كالدابة  
 الى المنقول اليها كالدابة بالشيء الواحد والاشياء والاشياء وان كان هو العرف العام كالدابة  
 المعنى والاشياء والاشياء  
 في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واداء لغير فكلها من الحكم  
 الجمع كانهما دللت على الزمان وهو متجدد مستمر على كل امر  
 يتجدد واداء الاسم فلهذا على مرتبة من سائر الالفاظ  
 فيكون مشكلا على معنى السمو به **العلم** وان كان يكون وجها  
 اكثر من **العلم** فانه على معنى الاسم بالشيء الواحد من فكلها  
 ان كان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول ان كان  
 معناه واحدا ان يتشعب ذلك المعنى الى المعاني ان يكون متوقفا  
 على كثيرين او لا يتشعب الى المعاني ان يكون متوقفا على كثيرين فان

ذلك المعنى والاشياء وان كان يتكرر على كثيرين كالمعنى على كثيرين  
 لانه صفة واحدة على ذات شخص معين وبذلك حقيقة في عرف  
 المتكلمين وان لم يتشعب ومع لا يفرق على كثيرين بل على  
 والكثيرين لانه صفة واحدة على ان يكون حصوله من افراد الله  
 والماء جبر على السمو لافان است من الافراد الهية  
 والى حيث في حصولها وصدق عليها معنى متاهل لان افراد  
 متوافقة في معناه من التماثل بها التوافق كالاتي الشمس  
 فالاتي ان لافراد في الخارج وصدق عليها بالسمو والاشياء  
 افراد في الزمان وصدق عليها ايضا بالسمو وان لم يتاهل الافراد  
 بل كان حصوله في البعض اولى واقدم او يشتر من البعض الآخر  
 مشكلا او تشكيك لا فانه اوجه التشكيك بالاولوية **اصلا**  
 الافراد في الاولوية وصدقها كوجه فانه في الواجب ان يشهد

من في الكثرة والاضيق المقدم ان هو ان يكون محمول  
 منه في بعض متقدم على محمول في البعض كالواجب ايضا  
 محمول في الواجب قبل محمول في الكثرة والاضيق المستند  
 والقوة هو ان يكون محمول سواء في بعضا مشتركا بين  
 كالحرج ايضا في الواجب مشترك بين محمول الكثرة والاضيق  
 الوجه في وجوب الواجب كثر كما ان الشرا الباقي هو توافق المحمول  
 في بعض الشرا كثر ما في بعض البعض وان من مشترك في الاخر  
 مشترك في اصل من ولفقد وجه الوجه المشترك في الاخر  
 نظرا الى جهة الاشتراك فيكون مشترك في متوافق افراد في الاخر  
 الى جهة الاختلاف او غير مشترك كانه مشترك في بعضا فان لم  
 فيه مشترك بل هو مشترك في مشترك فلهذا هي بهذا الاسم وان  
 ان في ان كان المعنى كثر فاما ان تحلل به فلكل المتعلق كان

هو من غلب على اول الامر كونه ذلك للمعنى ووضع المعنى في  
 جهتها اذ لم تحلل الفعل بل كان هو من ذلك المعنى على السواء ان كان  
 كثر من غير متعلق بالمعنى كثر من هو من ذلك المعنى من غير متعلق بالمعنى  
 الاول هو المشترك كانه مشترك في جهة فلكل السال كما عبر عنها في  
 المتعلقين والى وجه الذهب والفضة في السواء ان تحلل بين  
 المتعلقين فاما ان يكون مشترك في المتعلق الاول والاولى ان ترك  
 بين المتعلقين متعلقا بالمتعلقين المتعلقين الاول الثاني المتعلقين  
 مشترك في اشتراك في المعنى والاعتناء فاما في الاصل للمعنى  
 الامساك في تقديره ان مع الاكراه في المحصورة والامساك  
 مع السببية واما غير المتعلق بهما العرف العام فلهذا المتعلق العرفي كانه  
 فاما في اصل اللغة لكل ما يشاء الا من فمفهوم العرف العام الى  
 في القوام الا بغيره الى السببية والغير العرف الى من يتفق



اصطلاحاً كما هو حاصل في قوله تعالى واصطلاحاً  
اعلم ان كان مفعولاً له غير العمل كالاعمال والترتيب  
نقله القوي الى هذه دلالة على معنى في نفسه فترت باحد الامرين  
التي هي له اصطلاحاً الظاهر له ان كان فاعلاً في الكلام  
نقله الى ترتيب الاثر على ما هو عليه في العمل والاعمال  
الاولى على سبيل ما فيها من حقيقة التي هي في الاول  
المستعمل عندنا انما هو المستعمل في الاول وهو المستعمل  
كالاصطلاح في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
لعلنا نعلم بها الى السجدة واستدل في الاول بكونه للقيمة  
التي هي في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
او هي حقيقة انما كانت مستعملين واما ان كان اللفظ مستعمل  
موضوعه الاصل فهو شيء في نفسه من معلوم الدلالة والى ان كان

ما انتهى به من ان كان فاعلاً له واما استعمل اللفظ في المعنى الذي  
فقد جاء المكان الاول وهو قوله تعالى واصطلاحاً  
لست الى لفظ آخر مرادف لان قوله تعالى في المعنى الذي  
لست اللفظ كان بالعين الى المعنى الذي هو المعنى الذي  
التي هي اللفظ بالعين الى المعنى الذي هو المعنى الذي  
اللفظ آخر ما في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
يختلف في المعنى الذي يكون لاصطلاحه معنى والآخر معنى آخر كما هو  
فمن مرادف له واللفظان مترادفان احدهما مترادف الاول  
هو كونه احد خلفه ان كان المعنى بكونه في اللفظين رآه ان عليه  
فكبر ان مترادفين كالبيت والاسد وان كانا فلفظين مترادفين  
له واللفظان مترادفان لان المعاني المترادفة معنى اختلف المعنى  
كقوله كونه احد خلفه ان كان المعنى بكونه في اللفظين رآه ان عليه

وهو الذي يصح السكون عليه واما غير تمام ان اخمل الصدق والكذب فهو الجواب  
وان لم يتحمل فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اي وصفيته فهو مع الاستعلاء آخر كقولنا  
افربا نيت ومع الحضور سوال واما مع التماس وان لم يدل على التنبه فينبغي  
التميز والترجيح والقسم والقدار واما غير تمام فهو اما تقييد كالحصول في الدافق واما غير تقييد  
كالكذب في السم واداة او من كلامه واما كالات والبرس ومنه ان من طاعة ان يمل ان يلقى ربح  
ومثل السيف والعداء ومنه الاطاعة المتراخية لغيره تعالى  
وانت واحدة وهو ما دلل ان التراف هو الاتحاد في اليوم  
الاتحاد في الزمان نعم الاتحاد في الزمان من ادم الاتحاد في  
الغنى من دون العكس **حل** والاكرك في تمام **الحق** لما مر  
المعروف ان يشرح في الكذب هو انما هو غير تمام لانه ان  
يصح انكرت عليه اي هذا المحل في ذاته ولا يكون مستقدا  
للتفكير في شطره الحق ط كذا قيل في صديق الحق ط شطر  
لان يبقا في اذق من كلامه كالات اذا قيل في تمام ان لا  
يصح انكرت عليه ان صح انكرت عليه فهو الكرك ان م والا فوج  
الكرك انما هو غير تمام والكرك ان م اما ان يميل الصدق والكذب  
في الجواب او لا يميل في الالاف وان قيل الجواب ان يكون مطابقا

اولا فان كان مطابقا لموافق كميل الكذب الصدق وان لم يكن  
لموافق كميل الصدق فلا يكون له خلاف في كذا فوجب عند ذلك  
ما هو الواحد والفا مذهب من ان الجواب الذي يميل الصدق والكذب  
فكل خبره اذ يميل الصدق في جهة والكذب في جهة  
الا فوج واما غير تمام فانه غير متضمن لان الاحتمال لا معنى له  
ان يبقا صدق او كذب في الحق في الجواب الواحد اذ هو في الصدق  
والكذب سلبا والنسبة في الكذب لا تكون التوافق اذ هو في  
النسبة الى تمام اللفظ ولم يتغير المعنى فحمل عند العقل الكذب في  
اجماع التقييد من وجه يميل الصدق في جهة والنسبة الى تمام  
ان الكرك تمام ان اخمل الصدق والكذب بحيث يكون الجواب  
الالاف وهو ان لا يميل على طلب الفعل دلالة لونية اي وصفيه او لا  
فالاول على طلب الفعل دلالة وصفيه فانه ان يقارن الاستعلاء



كل مفهوم فهو جزئ من منع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وكل ان لم يمنع واللفظ  
الدال عليه ما يستلزم شيئا وكلما بالعرف من

الشيء لا يقدرك الحقيق فان كان الاستحالة امر وان كان  
الشيء هو التمس وان كان الحقيق هو الوجود والعدم  
فقد لا لا، بوضع احراز اعراف الدالة على طلب الفعل فان  
كتب عليك الصلوة اذا علمت بك الفعل الى على طلب الفعل كمن  
ليس هو من غير طلب الفعل بل الاقرب عنه طلب الفعل وان لم يلب  
على طلب الفعل فانه لا يلب على ما في غير الحكم من غير التمس  
والتمس في التعجب والعزم والتمس في التمس في التمس في التمس  
وارجع عن التعجب في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
ما في غير التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
لان اللفظ على التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
التي لم يجر التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
اللفظ في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس

العتبة فان الاشياء ان لا يلب على طلب التمس في التمس في التمس  
او يلب في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
ان يكون له في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
لان اللفظ في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
او يلب في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
يكون في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
الفعل في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
انها في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
المفردة واللفظ في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
فكل مفهوم وهو اللفظ في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس  
تصوره في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس في التمس

من الجزئيات او اقلها فيها او خارجا عنها او الاول هو النوع الحقيق سواء كان متعددا  
 الاشخاص وهو المفعول في جملة ما هو محجب الشك في الموضوعية معا كما لا تنافي او متعددا  
 الاشخاص وهو المفعول في جملة ما هو محجب الموضوعية المحض كالتشخيص فلو اذن كل مفعول على  
 واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جملة ما هو محجب

منه من ان يكون الكل لا يجب ان يكون الكل ما اذا عينا  
 من المصاديق التي لا يصدق عليها كل المصاديق غير  
 عليه من تصور انه لم يغير نفس التصديق تعريف الكل والجزئي  
 لكونه تلك الكليات في تعريف الجزئيات فلا يكون هناك ما يخرج  
 تعريفه عن جملة ما يكون جاعلا وان نسبت بالكل والجزئي  
 من الجزئيات ما لا يكون فان ذلك لا ينافي ذلك لان  
 من الجزئيات والمجموع من غير ان يكون الجزئيات كلياته التي  
 يكون نسبة الكل لا يكون كلياته من نسبة الكل والجزئيات  
 الكل كونه كلياته من نسبة الكل والجزئيات الى الكل والجزئيات  
 فيكون من نسبة الكل والجزئيات والمجموع من نسبة الكل والجزئيات  
 انما يعرف ان اقسام في المقادير والافعال ففقدت كلياته وجزئياته  
 نسبة الكل الى الكل والجزئيات ان يكون من نسبة الكل والجزئيات

بين كثيرين ومصدق عليها او لا يكون فان من نفس تصور  
 وقوع الشك في نفس الجزئيات كذا لا تنافي فان كلياته او  
 من جملة ما هو المفعول في جملة ما هو محجب تصور تصور  
 متعدد في العلم في الشك من حيث انه متعدد في العلم كالاتي  
 فان تصور اذا حصل عنه العقل لم يمتنع من صدق على كثيرين  
 قد وقع في بعض النسخ نفس تصور من وهو هو الا ان كان  
 معنى وانما في نفس تصور ان من الكليات ما يمتنع الشك في  
 الى الخارج كواجب الوجود فان الشك فيه فتشبه بالدليل الى  
 لكنه اذا بر العقل النظر الى منه لم يمتنع من صدق على كثيرين لان  
 لم تصور ولو كان ما ناعه الشك لم يمتنع ان ثابت المصاديق  
 الى دليل وكليات الموضوعية مثل الاشياء والامكان والادوات  
 فانها يمتنع ان يصدق على كثيرين من الاشياء كلياته بالنسبة لادواته



قد عرفت ان المسمى من وضع هذا القول هو كونه لا يتصل  
 بالمجولات المستوية بل لا يتصل بالجزئيات بل لا يتصل بها  
 في العلوم المتقدمة وهدم انصافها على هذا الوجه المستطاع  
 على ان يكون له وجهان من جهة ان هذا القول لا يتصل بالجزئيات  
 من الجزئيات فان كان يكون لنفسه جزءا او جزءا منها او جزءا  
 عنها او جزءا من مجموعها فانه لا يتصل بالجزئيات بل لا يتصل  
 ليس له وجهان في النوع على التفسير الاول لا يكون ذاتيا ولا عرضيا  
 وفي التفسير الثاني يكون ذاتيا ولا عرضيا ليس له وجهان في النوع  
 فمن نفس ذاته لا يتصل بالجزئيات بل لا يتصل بها  
 هيته به وعمره وكبره من جزئياته وهي لا يتصل بالجزئيات بل لا  
 هو اهل شتمه فان وجهه بها يتصل بتمشيد شخص آخر ثم لا يتصل  
 ان يكون متقدما لشيء من الخلق او لا يكون فان كان متقدما لشيء

في الكلام على  
 القول الثاني

في الكلام على القول الثاني هو كونه لا يتصل  
 السائل ما يوجب ان يتصل به تمام هيته حقيقة في كل  
 سوا هذه الشئ واحد لان طالع تمام هيته المتقدمة والشيء  
 بين الشيئين او شيئا في السوا كان طالع تمام هيته تمام هيته  
 او شيئا لا يكون تمام هيته المتشعبة شيئا في كل النوع متقدما  
 لانها لم تكن لان تمام هيته كل واحد من افرادها هذا  
 متقدما متساويا هو كان القول في الجواب لان تمام هيته  
 المتقدمة وان حصل متقدما وعرفه ما كان القول في الجواب لان  
 ايضا لان تمام هيته المتشعبة شيئا في كل النوع متقدما  
 المتقدمة والشيء واحد ان لم يكن متقدما لشيء من الخلق  
 واحد كالمسمى كان متقدما في جواب كونه المتقدمة لان  
 ما يوجب ذلك متقدما في السؤال لا يتصل بالتمام هيته المتقدمة اذ لا





وحيث نفي آخره فلو لم يقل في جواب ما هو بحسب الشركة المحفزة ويستحب ورسوله  
الكلمة القول على كثير من مختلفين بالحقائق في جواب ما هو بحسب

هذه الثاني فان كان في الشركة من هذا **الكل** الذي  
نحوه لا يثبت من غير جنس الخلق فليكن ان كان يكون تاما  
الشركة بين الماهية وبين نوع آخر لا يكون والرد تاما  
الشركة هو الجزء المشترك من الماهية والرد من الشركة  
الجزء مشترك لا يكون من الشركة في جاعته بل كل جزء مشترك  
بينها ان يكون نفس ذلك الجزء او جزءا من ذلك فان كان تاما  
المشترك بين الانسان والفرس لا يكون مشترك بينهما الا في  
نفس الحيوان او في جزء من الجسد ان في الجسم الحيوان  
بالارادة وكل منهما ان كان جزء مشترك بين الانسان والفرس  
الا ان ليس تاما المشترك بينهما بل بعضه وانما يكون تاما المشترك  
في الحيوان المشترك على الكل وباقي الرد تاما المشترك في جميع الاجزاء  
المشترك بينهما كالحيل فان خرج الجوهرة الجسم الثاني والاشياء

بالارادة وهو جزء مشترك بين الانسان والفرس هو مقتضى  
الاجتماع في السبب فغيره في هذا الكلام وقع في البين  
الان كان من رد قول من الماهية ان كان تاما المشترك بينهما  
نوع آخر في الجسم اذا انتم الفصل الاول فلان جزء الماهية  
ان كان تاما مشترك بينهما وبين نوع آخر يكون مقولا فيهما  
ما هو بحسب الشركة المحفزة لا تارة استعمل الماهية وذلك النوع ك  
المادة كالمادة المشتركة بينهما وبين ذلك الجزء وانما افراد الماهية  
والسؤال الصحيح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجوهرة كالمطلب  
تام الماهية المحفزة الجزء المشترك لا يكون تاما لهماية المحفزة او  
ما يتركيب السبب عن غيره فذلك الجزء انما يكون مقولا في جوهرة  
السبب كقوله لا تفرق الجسم الا ان كان كالحيل فان كان كالحيل  
المشترك بينهما لانه من نوع آخر كالفرس مثلا حتى اذا

وعن بعض مايت ذكرها فيه الجواب عن هذا وعنه كل مايت ذكرها فيه كالجواب عن النسبة  
 الى الانسان وبعيد عن الجواب عن هذا وعنه بعض مايت ذكرها فيه غير الجواب عن هذا وعنه  
 بعض الآخر فيكون هناك جوابان ان كان بعيدا من حيث كماله الذي هو بالنسبة الى الانسان  
 وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا من حيث كماله بالنسبة الى غيره واربع اجوبة ان كان بعيدا شللا  
 مرات كالجواب عن هذا القياس من غير الان والى ان كان الجواب ان اذا  
 لان ان السؤال ليس للجواب لان تمام اية الانسان  
 الجواب ان الحق لا يكون فقط بمرسوم بل هو مقول على كبر  
 فخصيص الحقيقة في جواب هو فقط الكلي مستند كالكلمة  
 على كبر من حيث الحقيقة ونحوه بالكثير من الجوانب لانه مقول على  
 فيكون هذا رتبة وقبول فخصيص الحقيقة النوع لانه مقول على  
 كبر من منصفين الحقيقة والجواب هو الكليات **التي**  
 والى ان كان الجواب عن الحقيقة ان **القول** قد رتبها الكليات  
 حتى يتبين انهم لا يتبين بها شيئا على المقول المعنى فوضو الان  
 ثم الجواب ان الجواب الثاني ثم الجواب المطلق ثم الجواب والى ان كان  
 كما عرفت والجواب جليل لانه تمام الحقيقة المستند كبرية الانسان  
 والى ان كان الجواب ان في جملته لان كمال الحقيقة المستند كبرية

ومن الثبات حتى اذا نزل عنها بها كان الجواب الجليل  
 وكذا كمال الجليل حتى ان تمام الحقيقة المستند كبرية الجليل  
 شللا وكذا الجواب عن تمام الحقيقة المستند كبرية الجليل  
 فلهذا يكون ان يكون كماله واحدة او اجزا فلهذا بعضها  
 فوق بعض آخر اذا تفرقت وانما هي حقيقة الجليل فلهذا  
 قريب او بعيد وان كان الجواب عن الحقيقة وعنه بعض مايت  
 في ذلك كمال الجليل عن الجواب عن هذا وعنه حتى كانت كماله  
 القريب كالجواب عن الجواب عن السؤال عن الانسان والى ان  
 هو الجواب عن وعنه حتى لا يفرق المراتب لان في النسبة  
 وان كان الجواب عن الحقيقة وعنه بعض مايت رتب في ذلك  
 عن الجواب عن وعنه البعض الآخر فجميع كمال الجليل في  
 والى ان كان في ذلك الانسان فيه وهو الجواب عن وعنه حتى كانت



فلا بد ان لا يكون مشتركاً او بعضاً من تمام المشتركة مائة واثنا عشر مشتركاً  
 بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشتركة بالقبول الى فالتكثير  
 لأن المقدّر خلافه بل يعينه ولا يتصل بل يتصل الى ما لا يكون فضلاً عن ذلك  
 كان تميز الماهية عن من كان متعلقاً بها او وجوبه فكان فضلاً عن  
 التباين لا التماثل في الماهية بل في الجوهرية والماهية كانت  
 للكون ولا يميزها كجسم ان كان الجسم عبيداً مرتبة كمال  
 النسيب الى الان في ان يكون جوارب هو جوارب  
 وتحت اجزاء ان كان عبيداً مرتبة كالجسم والنسيب الى ان  
 الجسم كان جوارب ان هو جوارب مرتبة اربعة اجزاء ان كان  
 عبيداً مرتبة كالجسم في ان يكون الجسم الى الجسم والنسيب  
 اجزاء هو جوارب على هذا النسيب فلهذا يميزه العبيد بغيره  
 الاجزاء يكون العدد الاجزاء زائداً على مراتب العبيد كونه  
 لان الجسم القريب جوارب كل مرتبة من العبيد جوارب **والعلم**  
 بكون تمام المشتركة بينهما بين نوع آخر **العلم** بهما ان يكون  
 التمايز هو ان يكون الماهية الى كون تمام مشترك بينهما وبين  
 يكون فضلاً عن ذلك لان احد الطرفين لازم على ذلك التعبد

وهو ان تلك الجزاء ان لا يكون مشتركة اصلاً بين الماهية وبين  
 او يكون المشترك من تمام المشترك مساوياً وايضا ما كان يكون  
 فضلاً عن الزوم احد الطرفين فلهذا الجزاء ان يكون تمام المشتركة  
 ان لا يكون مشتركة اصلاً وهو الامر الاول او يكون مشتركة ولا يكون  
 تمام المشترك بل يعينه فذلك السبعين ان يكون مائة من المشترك  
 او جوارب من اواع مساوياً لا جوارب ان يكون مائة من الكلام  
 في الجزاء الجوارب من العلم ان يكون العلم على الشيء مساوياً ولا ان يكون  
 العلم من اواع فيعلم وجوه العلم من الجزاء وان كان العلم  
 لان بعض تمام المشتركة بين الماهية ونوع آخر كونه علم مشترك  
 كان موجوداً في نوع آخر وان تمام المشترك فيكون مشتركاً  
 الماهية وذلك النوع الذي هو باق تمام المشترك لوجوده في الماهية  
 يكون تمام المشترك بينهما وبين الماهية المقدّر ان الجزاء ان يكون





في جواب اتى نبي هو في جوهره ضلي هذا لو تركت حقيقة امره ميتا ويدين  
او امور متا وركان كل منها فضلا لها لا تهمير ما عن ماركها في الوجه  
او في الضميمة من

لا في مطلق الاخره جذا وعضا في صدر الحجت **فصل** في رموه في  
الكل كمالا لا يشي **المراد** من الفصل في كل كمالا لا يشي في جواب  
الاشي هو في جهره كانه فقا والاشي بسبب الال لا في فانه  
والاشي في الال لا في اشعيه او اشعي هو في جهره فانه لا في  
الاشي واصل من ان سوال الال لا في هو انما يطلب به في الاشعي  
الكلية فكل من في الجهره الجهره ان طلب الجهره الجهره يكون  
الجهره الفعل ان طلب الجهره العوض يكون الجهره الجهره في  
جهره في جهره الجهره انما يكون الجهره في جهره الجهره في جهره  
والجهره العوض العوض ان السمع الجهره في جهره الجهره هو في  
جهره في جهره العوض العوض انما يكون الجهره في جهره الجهره في جهره  
جهره في جهره الجهره انما يكون الجهره في جهره الجهره في جهره  
جهره في جهره الجهره انما يكون الجهره في جهره الجهره في جهره

في الجنس قريب أن منتهى عنه في جنس قريب كالتألق لأن له  
وبعيدان منتهى عنه في جنس بعيد كالحس لأن من ماسح

جميع الأغيار لا يكون من جنس نفس الذات لأن لا له من غيره  
جميع الأغيار وان طلب الميزة في الجنس سواء كان من جنس الأغيار  
أو من جنس النفس في نفس من غيره فيكون على المذهب  
يخرج عن الجنس فتقول لا يكون في جنس الأغيار هو في جنس  
الملك بل هو من جنس الملك لا يكون في الجنس المشترك بين شيئين  
فليس على جميع التعريف والما كان هذا أن الفصل لكل ذات  
لا يكون مغزلا في جوابه وهو كونه من جنس الأغيار فلو فرضنا  
ما يتبعه تركب البرهان مشاويين أو موثباته كما يتبعه  
العال في الفصل الأخير كان كل منها مغزلا لا من غيره إلى هيته  
جوابه هو العلم أن قدر المنطوقين زعموا أن كل ما حقيقته  
فصل في ما يتبعه كونه من جنس حتى أن الشيخ تبهم في الشفا وهذا  
في كل مغزول على الشيء في جوابه الشئ هو في جنس من جنس الأغيار

لم يبعد الميزان على ذلك شئ المعنى على ضعفه بالمتراكبة  
الوجود أو لا به براد هذا الاقتراح في **قال** الفصل المميز  
عن شئ كمال **أقول** الفصل المميز عن الشئ كالمميز عن الشئ  
الوجود في ذاته كان في ذاته عن الشئ كالمميز في ذاته قريب  
أن منتهى عنه شئ ركائز في الجنس قريب هو فصل قريب لأن طبق  
الأن في ذاته ليس شئ ركائز في الجنس لأن منتهى عنه شئ  
في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحس لأن ذاته في جنس  
في الجنس في ذاته غير الزاوية البعيد الفصل المميز في الجنس  
المميز والوجود ليس يفتق الواجب بل هو من جنس الأغيار كونه  
أن ينسب على الإطلاق وفي تركب به حقيقته من جنس شئ  
فاما أن لا يحتاج أحد من الأغيار إلى ضرورة وجوبه  
صحيح أفراد الماهية الحقيقة إلى بعض أو كذا في ذات الأغيار كل ذات





عن المنة حيث هي من الثاني لازم لها حيث هو الاول لازم  
 العزم وهو العزم الثاني والتمسك بالاول لازم بالتمسك  
 عن الشيء لم يرد السؤل ثم لازم لها حيث هو من او غير من لازم  
 البين فلهذا الذي يكفي تصور وجه تصور غيره في وجه العقل بالعلم  
 بجهته كما لا يخفى من حيث وجهه لا يمتنع فان كان تصور الارض  
 وتصور الانفس من حيث وجهه من وجهه تصورهما وان لا يمتنع  
 من حيث وجهه وبين ان الارض والغير البين فلهذا الذي لا يمتنع  
 بالعلم من جهته الى الوسط كذا في الزوايا التي لها من حيث وجهه  
 فان وجهه من حيث وجهه والغير البين فلهذا الذي لا يمتنع  
 في وجهه بالعلم من حيث وجهه من حيث وجهه  
 بل يتصل الى وجهه وهو ان الوسط على وجهه من وجهه  
 بقوله ان من بين وجهه كذا في انفا العالم من حيث وجهه

فلهذا ان لقولنا ان هو المتغير بوسط وليس بغيره من وجهه  
 العزم الى الوسط انما يكفي فيه وجهه من لازم والمعلم من وجهه  
 فوجهه من حيث وجهه او غير ذلك من وجهه  
 الافتقار الى وسط في من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه  
 وجهه وتدرج البين في لازم الذي من وجهه من وجهه  
 للعلم من الاثنين من وجهه فان كان تصور الاثنين او كذا  
 من وجهه الواحد والمعلم الى العلم من وجهه من وجهه من وجهه  
 العلم من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه  
 الوجه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه  
 الخجل من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه  
 التعجب من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه  
 عن الشيء من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه



ان استعمل بافراء حقيقة واحدة فقط فهو الخاصه كما انما سمك والافراء العرضي  
كالماتشي وترسم الخاصه بالثبات كطية معولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولنا  
عرضيا والعرضي العام بالثبات كطية معولة على افراد حقيقة واحدة وغيره ما قد لا عرضيا  
فالكليات اذن خمس نوع وجنس وفصل ومما حقه وعرضي عام ما تحت

يجعل سرب الزوال وبقيته لم يزل العلاء منق الفكا كبر الشفا  
ويوم مكرات الافلاك **فقال** كل هذه من اللازم المتعارف  
ان **افرا** كل الخراج من الكمية سواء كان لازما او متعارفا  
او عرضيا عام لانه ان جنس افراد حقيقة واحدة فهو الخاصه  
لما تحت حقيقة واحدة حقيقة الانسان وان لم يكن جنسها على غيرها  
فهو العرضي العام كما في خرافة شام الاركان وغيره وترسم  
بها كية معولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولنا عرضيا  
مسترك على ما مر غير متردد فقلت فتدريج الجنس والفرق العام  
لانها متفرقة على حقايق وقولنا قولنا عرضيا خرج السور على  
لان قولها على حقايق وان لا عرف ويرسم العرض العام بالثبات  
متحول على افراد حقيقة واحدة قولنا عرضي فتكون ديفر يخرج  
والفصل الخاصه لانها لا ينفك الا على حقيقة واحدة وقولنا

قولنا عرضيا يخرج الجنس لان قولنا لان وان كان من التوالت  
بصورة الكليات لم يزل ان يكون لها حيات واداء كالتوالت  
وهذا لحيات لم يزل مات متا دية لها في علم تحقيق الكليات  
على اسم الرسم وهو ميزان التحقيق لان الكليات هو  
اقتدار حصلت معولا تها وقامت اسما لها لانها فليس  
معان غير تلك المعنويات فيكون هي حدودها على ان علمها بها  
عدد ولا يوجد العلم بها يوم فكان المناسب ذكر التوالت  
وهو من مثل الكليات لانها في العلم كذا الماتشي الا ان  
والعلم كذا الماتشي التي هي مساوية فانية هي ان المعنى على  
على من يتجهل المعنويات وهو على هو لا حصل الاستغناء هو  
حصل هو هو هو الطوق والعلم كذا الماتشي لا يعرف على افراد لان  
المعنويات فلا ينفك من ينفك بل ينفك او ينفك واذا حقت

وهي حصة الأول القليلة قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا بنفسه مفهوم اللفظ  
كشريك البارز في غير الوجود يمكن الوجود ولكن لا يوجد فيه كالعقلاء وقد يكون  
الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالمبارزة في السهم أو مع امكانها كالتقسيم  
وتحقيقه فيكون الموجود منه كثيرا أما متساويا كاللواكب السبعة السيارة أو غير متساويا  
كما يتفوسل في الحقيقة من

فقد عكس ذلك كالكليات مخيرة في حصة نوع ومنها  
الفضل وخاصة معروف عام لان الكل امان يكون نفس واحدة  
تتمتع بالجزئيات أو احوالها فيها أو طرأ عليها ما كان في نوعها  
فحصة كل الجزئيات في النوع وان كان داخل فيها ما كان  
تمام التميز بين الحادية وبيع آخر للجنس أو لا يكون للعضل  
والان كان خارجا عنها فان حصة الأفراد متفردة واحدة متفردة  
والا لا يكون في السهم والكل من المقسم الكل في حصة المولية للذات  
والمتفردة وقسم كل منهما الى المتفردة والوحدان لم يكونا  
منقسما الى اربعة اقسام فكل جزء اقسام الكل سبعة متفردة  
تفسير لما يجب قوله بعد ذلك والكليات اذ هي حصة **العضل**  
ان كانت في مباحث الكلام الجزئي **الفرق** قد عرفت في اول الفصل ان  
الاصول العقلية في حصة انما هي من العقل الى الحجة

من شتر كما من كثير من السالك وان كان فانما من الاشتراك  
منه الجاني فلهذا الكلية والخارجية هو الوجود العقلية والكل  
من الوجود في الخارج او كونه الوجود فيه خارج عن حصة من السالك  
ما هي بقوله والكل قد يكون من الوجود في الخارج لا من مفهوم  
اللفظ بمعنى امتناع وجوده في الكل او امتناع وجوده في الحقيقة  
نفس مفهوم الكل لما اذا مر العقل النظر الى حصة من السالك  
من الوجود في الخارج وان يكون كونه الوجود فيه خارجا عن السالك  
الى الوجود في الخارج امان ان يكون من الوجود في الخارج او كونه  
الوجود فيه والاولى شتر كالباء من غير ان يكون السالك امان ان يكون  
موجودا في الخارج لولا ان السالك كالعقلاء والاولى ان يكون  
لافراد في الخارج او لا يكون متعدد الافراد في الخارج فان لم يكن  
متعدد الافراد في الخارج لم يكن متفردا في فرد خارج امان ان يكون



فهناك امر ثلثة المجموعان من حيث هو وكونه كلياً والمركب منهما والاول مسكناً  
طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي الطبيعي موجود في الخارج لا  
جزء من هذا المعنى الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج واما الكليات الاخرى  
فهي موجودة في الخارج حقائق وانظر فيه خارج عن المطلق

انما يكون من الافراد في الخارج ان يكون مع الكليات فيكون  
كما بعد ذلك وانما في كل شئ ان كان له وجوده فيكون  
في الخارج كما ان يكون في ذاته حجة او غير حجة الادلة  
لكون السببية وانما ان كل شئ ان كان له وجوده فيكون  
طبيعي بمعنى ان الشئ في الواقع يكون مثلاً في كل  
افراد الحيزان مثلاً ان كل شئ ان كان له وجوده فيكون  
ومنهم من الكليات من غير شئ في ذاته حجة او غير حجة الادلة  
المركب منها من الحيزان والكليات من غير شئ في ذاته حجة او غير حجة الادلة  
لأنها من غير شئ في ذاته حجة او غير حجة الادلة  
الافراد من غير شئ في ذاته حجة او غير حجة الادلة  
الشرك من غير شئ في ذاته حجة او غير حجة الادلة  
التي هي في ذاته حجة او غير حجة الادلة

الكتاب  
فهناك امر ثلثة المجموعان من حيث هو وكونه كلياً والمركب منهما والاول مسكناً  
طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي الطبيعي موجود في الخارج لا  
جزء من هذا المعنى الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج واما الكليات الاخرى  
فهي موجودة في الخارج حقائق وانظر فيه خارج عن المطلق

طبيعي لانها في الخارج موجودة في الطبيعة في الخارج  
والثاني كلياً منطقياً لان المنطق في الخارج موجود في الخارج  
المنطق في كونه في ذاته حجة او غير حجة الادلة  
عقلية بعد تحققه في العقل وانما في الحيزان مثلاً ان حجة  
هذه الادلة السببية لا يتصور بالحيزان ولا فيهم الكليات بل هي في  
المعانيات من غير الكليات في ذاتها لانها في واقعها  
حجة في طبيعة ونوع عقلي ونوع منطقي وكذا في الجنس والمنطق  
والكليات الطبيعية في الخارج لانها في الحيزان موجودة في الخارج  
والحيزان في واقعها الحيزان في واقعها الحيزان في واقعها الحيزان  
الكليات الطبيعية والاكليات الاخرى ان الكليات المنطقية والكليات العقلية  
وهي في الخارج حقائق والسببية والكليات من غير المنطق العقلية  
لانها من غير شئ في ذاته حجة او غير حجة الادلة

ان صدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر كالان والناطق بينهما عموم ومطلق  
 ان صدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانس وبينهما  
 عموم من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض  
 وتبين ان ان لم يصدق شي منهما على شيء مطلقا يصدق عليه الآخر كالان والعنصرين

بينهما وجهان احدهما انهما لا يصدق عليهما على كل  
 قال الثالث انهما لا يصدق عليهما على كل  
 بينهما وجهان احدهما انهما لا يصدق عليهما على كل  
 من وجهين احدهما انهما لا يصدق عليهما على كل  
 يصدق على كل واحد منهما ان صدق كل واحد منهما على  
 الان والانس فانه لا يصدق شي من الان شي من الان  
 النورين والعكس وان صدق على شي فان صدق على كل  
 منها على كل واحد منهما ان صدق على الآخر والانس فانه صدق على  
 كالان وان طلق فان كل صدق على الان ان يصدق عليه  
 ان طلق والعكس وان لم يصدق فان صدق احدهما على كل  
 ما يصدق عليه الآخر من غير عكس الا يصدق فان صدق على كل  
 عموم من وجه مطلق والعكس على كل صدق الآخر اعم مطلقا

احدهما مطلقا كالان والحيوان فان كل ان حيوان  
 كل حيوان انس فانه لم يصدق ان بينهما عموم من وجه  
 وكل واحد منهما عموم من وجه الآخر من وجه واحد فانهما  
 على كل واحد منهما لم يصدق احدهما على كل صدق على الآخر كالان  
 صور احدهما لا يصدق فيها على الصدق وان صدق فيها  
 فانه ان ذلك فانه لا يصدق فيها الا ان صدق في كل حيوان  
 الابيض فانهما يصدقان على كل حيوان الابيض وصدق الحيوان  
 دون الابيض على كل حيوان الابيض والعكس على كل حيوان الابيض  
 فليصدق كل واحد منهما على الآخر من غير عكس فليصدق على الابيض  
 غير الابيض والانس على كل حيوان غير الحيوان والعكس على كل  
 واحد منهما على الآخر من غير عكس فليصدق على كل حيوان  
 من غير عكس على كل حيوان غير الحيوان والعكس على كل حيوان





على كل واحد من غير ان يفتقر الى احد من صفات الاصل على كل الامور  
 بعكس النقيض هو في غير كل الامور ان يكون لا يجران والاصل  
 على كل الامور ان يكون لا يجران ويكسر على كل الامور ان لا يكون  
 قد ثبت ان كل النقيض الامور من الاصل فلو كان كل النقيض الاصل  
 نقيض الامور ان لا يتحقق من حيث يكون العاقل من حيث  
 هو او ان كان الامور على ما هي في النقيض الاصل فتتفق للعلم  
 بعض النقيض الاصل نقيض الامور بل عينة وفي قولنا نقيض الاصل  
 على كل واحد من غير ان يفتقر الى احد من صفات الاصل على كل الامور  
 هذا اللفظ هو ما اراد على المطلوب والامر ان الفناء من حيث هو  
 من وجه ليس من نقيضها عموم احوال المطلق والامر من ذلك  
 العلوم على العلوم وهو متحقق بين جميع الاعمال مطلقا ونقيضها  
 مطلقا ليس من نقيضها عموم احوال المطلق ومن وجه انه متحقق

العلم

العلم من وجه غير اننا قد وجدنا في العلم في احد من صفات الاصل  
 من غير ان يفتقر الى احد من صفات الاصل على كل الامور  
 والاصل ان لا يكون متحققا في العلم فلو كان يفتقر الى احد من صفات الاصل  
 ان لا يكون من نقيضها عدم احوال فلو كان لا يكون من نقيضها  
 من غير ان يفتقر الى احد من صفات الاصل على كل الامور  
 ان لا يكون من نقيضها عدم احوال فلو كان لا يكون من نقيضها  
 من غير ان يفتقر الى احد من صفات الاصل على كل الامور  
 ان لا يكون من نقيضها عدم احوال فلو كان لا يكون من نقيضها  
 من غير ان يفتقر الى احد من صفات الاصل على كل الامور  
 ان لا يكون من نقيضها عدم احوال فلو كان لا يكون من نقيضها  
 من غير ان يفتقر الى احد من صفات الاصل على كل الامور



من يتحقق التساوي الجزئي لا يكون بينهما معلوم أصلا فان قيل  
 الحكم في العلم مشترك في سائر جريسيين من غير تعيينها معلوم أصلا  
 لا يكونان جسم سائر لا يمتنع من وجود جريسيينها جسم من غير  
 المردودين فيهم ان يكون جريسيينها معلوم فينبغي الاشتغال  
 او تفرق في احوال جريسيينها معلوم من جهة لا في العلم على وجه  
 لا لا معلوم لم يرد في هذا العلم انما هو كذا في هذا العلم  
 جريسيينها معلوم كان رتبا لا في العلم فيحقق العلم في  
 العلم لا في غيرهم في غيرهم في ذكره النسبة بين جريسيين العلم  
 بينهما معلوم من جهة جريسيينهم في النسبة بالعلم به جسم في كل  
 علم في النسبة بينهما في النسبة الجزئية لان العينين اذا كان كلا  
 منها بحيث يصدق في سائر الاخر كان التيقن ان العلم في كل  
 لا في النسبة الجزئية لا في النسبة الجزئية المتباينين متباينين

متباينين جزئيا لانها ان احدهما متباين في كماله لا في النسبة  
 فليس العلم في كل واحد اوليها او لا يصدق بها كماله لا في النسبة  
 فلا يمتنع في العلم في كل واحد من وجه في علمه لا في النسبة  
 انعكاس في ان يتحقق التساوي الجزئي بينهما قطعا اذا لم  
 يمتنع في واحد اصلا كان بينهما تباين في كل متحقق التساوي الجزئي  
 قطعا وانما اذا صدق في كل واحد كان بينهما تباين جزئي لان كل  
 من التباين يصدق في بعض الاخر فيصدق في كل واحد من غيرهما  
 به ان الاخر في التباين الجزئي لانهم جزءا قد ذكره المتن ههنا  
 لا يحتاج الى ذكره انما الاول ان فيه قطعا بعد قوله من جهة  
 احد المتباينين مع بعض الاخر في الاطلاق كنهه وانما في  
 هذا قوله يقول ضروريه في كل واحد من التباينين مع بعض  
 الاول ان التباين الجزئي بين الاثنين يصدق في كل واحد منهما في

فكذلك يقال على كل ما حقه ثمة الاعم وبغيره الخ الاضافه وهو اعم من الاول  
لان كل جزئ حقيقه فهو صحيح اضافه دون العكس اما الاول فلهذا لا يرد كل شخص  
ما يثبت المعاده من الشخصيات واما الثاني فلما كان ان يكون الجزئ الاضافي  
كلية وامتناع كون الجزئ الحقيقي كذلك

لا يصدق واحد منهما بان الآخر لا يصدق من صدق احدهما  
مع نقيض الآخر صدق كل واحد من النقيضين دون الآخر  
لغرضه لا يصدق ان العلم ان العلم ثبت بغير المقد  
القائم دون الايمان من المتبنيات يصدق بغيره الا انه  
يصدق كل واحد من النقيضين دون الآخر وهو المتبني  
الجزئيات في المقد صدق مستدرك **الاول** لان كل جزئ حقيقي  
الحق كذا يسمى بالمتبني **الثاني** لان كل جزئ حقيقي  
ليس حقيقه لان جزئيه لا يصدق الى حقيقه الى ان لا يصدق  
واما انما الكل الحقيقي في كل واحد من تحت الاعم كالاتي  
الى الجبر ان يسمى جزئيا اضافه الى جزئيه بالاضافه التي  
آخروا وانما الكل الاضافي هو اسم من شئ في تعريف الجزئ  
الاضافي لانه لا يصدق الا في مستقيمان لان معنى الجزئ

الاضافي هو كل الاضافي في الاعم وكان الخاص خاصا بالنسبة الى  
كله كذا الاعم بالنسبة الى الخاص واحد لنفسه يعني لا يجوز ان  
يكونه تعريف المتبني الا جزوا لان لا يصدق قبل تعقله  
وهو انما يصدق كل واحد من الجزئ والجزئيه بالاضافه ليس  
ان يصدق به احد من شئ جزئيا للخاص في الاعم من الجزئ  
الحقيقه يعني كل جزئ حقيقه جزئيا في دون العكس اما الاول  
فلان كل جزئ حقيقه فهو صدق تحت نسبة المعاده عن المعاده  
كانا اذا جزئيه وجزئيه المتبنيات التي من نسبة متبنيها في  
الاهية الالمانية هي اسم فيكون كل جزئ حقيقه صدق  
تحت اسم يكون جزئيا في في ذاته مقبوض بواجب الوجود فانه  
تخصيص يقضي ان يكون ماهية كليه والاهية ان كان فردا كانت  
الكليه يلزم ان يكون ارضا واحدا كليا وجزئيا من مجموع والى



تلك الهيئة من شئ آخر غير تلك الهيئة واجب الوجود وهو **المتن**  
 مع لما تقدم ان شخص الواحد عينه والاشياء في نفسه وان يكون  
 الا لا في كلياتها الا انما هي من شئ واحد والاضاع من شئ واحد  
 فاما في ذلك فانه لا بد ان الحقيقة لا تتوقف على كونها **حقيقة**  
 النفس النوع كقولنا **الاشياء** النوع كالحق على ما ذكرناه  
 وهو القول بان كثير من متفلسين في الحقيقة في جوابه هو  
 النوع الحقيقة لان نوعه ما هي البسطة الواحدة في **الاشياء**  
 كقولك حقيق بالاشتراك على كل ما هي نوعها **على** غير البسطة  
 جوابه هو قولنا ان الاء هو كالات ان البسطة الى انما  
 ما هي تباين عليها **على** غير كالات البسطة **على** البسطة حتى اذا  
 والاشياء والاشياء تباينها **على** البسطة وبهذا المعنى يسمى نوعا حقيقا  
 لان نوعيته لا يضاف الى النوعه فلهذا **على** البسطة **على** البسطة

تركب الكواكب ما صنعت في ذلك الكمال لا من جنس الكليات فلا تراه  
 جلاله اكره ان قلت الماهية هي القصة المعقولة والشيء هو الصورة  
 العقائدية فكلياته قد ذكرنا في غير هذا الكمال فيقول الماهية هي نفسها  
 معتمدا على كلياته في الباب الثاني من كتابه لا من الكليات الا انما هو  
 المحصور في الحدود وقوله في الباب الثالث في شرح الفصل الثاني من كتابه  
 قال الجنس لا يقع عليه في غير جنس هو ما هو عليه لا في نفسه  
 لا في ما علم الا انما يستلزم الحداثة انما هي في الاشياء من هذه الاشياء  
 المعقولة بالشمس في وقتها الاضافه الى النوع المعقولة في جنس  
 كلياته لا تركب الا وهو في وقتها الاضافه الى النوع المعقولة في جنس  
 كلياته في جنس واحد يكون على العالم عليه بوجه على ان في كلياته  
 الحداثة انما هي في غير جنس كلياته لا تركب الا وهو في جنس كلياته  
 الحداثة على الاطلاق لا في غير جنس كلياته لا تركب الا وهو في جنس كلياته

يقول عليه السلام في الخبر ما هو حق في اسم الله تعالى من حيث هو  
ما كان الجواب الجواب كقولنا لا يجوز أن يكون الاسم على ما هو  
حاصل النوع عليه فاعتبار الاسم في القول لا يخرج الصفات عن الاسم  
لا سيما في ما ذكرناه من حيث هو **قال** في جواب السؤال الثاني لا يجوز أن يكون الاسم على ما هو  
الذي لا يشترط في مراتب النوع إلا في ما هو الحقيقة في الاسم  
التي هي في الحقيقة في مرتبة هي تكون نوع حقيقة فوق نوع آخر حقيقة  
والله أن النوع الحقيقي جنس وانواعه هي الأنواع الإضافية  
فما ترتب لها من الأنواع التي تكون نوعا من فوق نوع آخر في ما  
لأن في ما ذكرناه من حيث هو الجواب هو نوع إضافي إلى الجسم الذي هو  
نوع الجسم الحقيقي هو نوع الجوهر باعتباره كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الآن يكون علم الأنواع أو فهمها أهم من غيرها وهي السمات  
أولها للكل الأول هو النوع الثاني كل جسم فانه علم من العلم

والجواب الاول ان ذلك في النوع السابق لان ما فيه هو من  
الانواع والاثبات فهو النوع المتصور كالحاكي في اخره من الجسم  
وغيره من الاثر ان في الجسم الفاني في نفس الجسم دائم في ذاته  
والسبب النوع الموزع ولم يوجب ذلك الوجوه وقد قيل في بطلانه  
كاعتقالاته ان ذلك ان الجواهر من ذاتها متصل بعضها ببعض  
في حقيقة العقل متحدة فهو لا يكون لهم شئ مشترك آخر الا هو من نوعه  
فانما هو لا عقل اذ ليس فيه نوع بل هو من الجواهر فلا يمكن التعذر  
في نوعه من غير ذلك بل في التسليم على وجوه اخرى ان النوع اما ان  
يكون نوعا واحدا لا يكون له نوع ولا في نفسه نوع او يكون نوعا  
نوعا ولا يكون نوعا او يكون نوعا ولا يكون نوعا في **قال**  
واما في الاجزاء فلا يلزم <sup>منه</sup> ان الانواع الاخرى  
منها كذا لا يمكن ان يكون من جنس متصفا من يكون من جنس





سما لا نعلم المستوطنة والحقيقة موجودة بدون الانقسام كالحقائق البديهية فليس فيها  
 عموم بخصوص مطلق بل كل منها اعم من الآخر من وجه لصدقهما على النوع انما هو



وكان ان مراتب الانواع اربع فكل مراتب الانواع اربع فكل  
 الانواع لانه ان كان اسم الجنس هو الجنس الثاني كما في الجوز وال  
 اعمدة في الجنس الثاني كما في الجوز وال  
 والجسم او مبادي العقل على الجنس الثاني لان العقل في مراتب الانواع  
 ليس جنس لا يتفق لانه في مراتب الانواع ليس جنس لا يتفق  
 النوع الانواع لا العال في ذلك لا جنس الشيء انما هو في  
 التي تحتها فهو ان يكون جنس الجنس الثاني لان في مراتب الانواع  
 وتوحيده الشيء انما يكون في مراتب الانواع لان في مراتب الانواع  
 انواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس هو العقل على  
 تقدير ان لا يكون الجوز جنسا فانما هو جنس من جنس الجنس الثاني  
 لا العقل هو العقل وهو النوع لا العقل لا العقل لا العقل لا العقل  
 الجوز هو العقل لا العقل لا العقل لا العقل لا العقل لا العقل لا العقل

المعروف العقل على تقدير جنس الجوز هو العقل على تقدير جنس الجوز هو العقل  
 تقدير جنس الجوز هو العقل لان العقل ان كان جنس كونه تحت النوع  
 فلا يكون في مراتب الانواع لان العقل على تقدير جنس العقل الثاني لان العقل  
 تحت اعم من العقل الثاني لان العقل على تقدير جنس العقل الثاني لان العقل  
 تحت اعم من العقل الثاني لان العقل على تقدير جنس العقل الثاني لان العقل  
 متفق بالنوع والحق ان العقل على تقدير جنس العقل الثاني لان العقل  
 النوع سواء طابق الواقع او لم يطابقه **قول** النوع الانواع في مراتب  
 دون حقيقة **القول** لان العقل على تقدير جنس العقل الثاني لان العقل  
 فيها قد ثبتت المسطعين في النوع في كنه الشئ الى النوع لان  
 اعم طابق الحقيقة لان العقل في صفة دعوى علم وهو العقل على  
 عموم من مطلق لان العقل على تقدير جنس العقل الثاني لان العقل  
 الانواع في مراتب الحقيقة لان العقل على تقدير جنس العقل الثاني لان العقل

مستتر واقفا في طريق ما هو كالحجوان او الناطق بالتعبير الى الحيوان الناطق  
المعقول في جواب السؤال بما هو عن الايمان وان كان يدور ان المتكلمين  
ولم يوافقوا في جواب ما هو كالحجوان او الناطق الى الناطق بالارادة الدال  
عليه بالحيوان بالتعبير معناه

ليست الزاوية حقيقة فلا حاجة الى ان يكون الناطق بالاعتقاد  
الانسان في كلامه في الثاني السبيل كالعقل النفس الوحدانية  
فان الزاوية حقيقة وليست الزاوية حقيقة والارادة مستتر  
الندراج النوع الاضافي تحت جنس فكيف يمكن ان يكون الجنس والعقل  
ما هو الحق هذه هي الجوانب منها قوله ومترجم من وروايت قد ثبت  
كل منهما دون الآخر وحيث ان كان على النوع السابق لا يثبت  
من حيث الاستمرار على الزاوية حقيقة ونوع اخر في معنى حقيقة  
مترجم عليه وعلى غيره الجنس كجواب هو **قال** ان خبر المعقول في جوابه  
ان كان يدور ان المتكلمين في جواب ما هو الناطق على ان  
المتكلمين على ما يقوله كما ان الاستدلال على ان ما هو الناطق  
الناطق ما تدبر على ما تدبر الانسان مطابقة ما هو في ذلك  
يدور ان جواب ما هو المطابقة ان يفتقد على المطابقة في ذلك

معتقده لجواز تركه من امر من حيث هو او امور مستورة ويجب ان يكون له  
فصل بغيره والنوع الثاني فكل يجب ان يكون له فصل بغيره ويجب ان يكون له  
فصل بغيره والمترجمات يجب ان يكون لها فصول بغيرها وفصول  
بغيرها وكل فصل بغيره العالي من غير بغيره ان كل من غير عكس كل وكل  
طريق ما هو كالحجوان وان لم يكن فان معنى الحيوان خبر الجمع معنى  
الحيوان ان لم يكن المعقولان في جواب السؤال بما هو عن الايمان  
يدور ان المتكلمين في جواب ما هو الناطق على ان يكون له فصل  
ما هو الناطق في جواب ما هو طريق ما هو طريق ما هو طريق  
كان يدور ان في جواب ما هو بغيره على ما يستمر في ذلك  
جواب ما هو كالحجوان او الناطق في ذلك والارادة الدال  
ما هو خبر معنى الحيوان ان لم يكن المعقولان في جواب ما هو كالحجوان  
بغيره الحيوان العالي على ما يستمر واما خبر المعقول في جواب  
ان الاستدلال بالارادة الدال انما هو خبر ما هو على ما هو  
لا يدور في جواب ما هو بغيره على ما هو المستدل على ما هو  
بالارادة الدال **قال** والنفس العالي جاز ان يكون له فصل بغيره  
**اقول** الفصل ليس الى النوع ونسبة النفس الى جنس ذلك

كلية معناه









وقد انا وصفا ان كان بالفضل القريب وحده او بالجنس البعيد ورسما تاما  
 ان كان بالجنس القريب والى اخره ورسما تاما ان كان بالحق اقتر وحده او بها  
 وبالجنس البعيد متى

انما في هذه اذا صرف قلنا كما صدق على الموقوف صدق على الموقوف  
 فكل ما صدق عليه الموقوف لم يصدق عليه الموقوف **قال** لا بد من هذا  
 ان كان كان بالجنس الفضل القريب **اقول** الموقوف ما رسمه وكل  
 رسما تاما م اوقى فلهذا ان لم يرد في الموقوف فلهذا ان لم يرد في الموقوف  
 الفصل القريب من كونه في الاصل ان الموقوف بالحق بالحق  
 فلا في اللغة الموقوف هو لا سيما في اللغة الثانية في هذا في اللغة  
 الاخرية في اللغة الثانية في اللغة الثانية في اللغة الثانية في اللغة الثانية  
 يكون بالفضل القريب وحده او بالجنس البعيد كونه في الاصل  
 لان الحق او بالجنس القريب او بالفضل القريب او بالجنس البعيد  
 الذهبية في هذه الرسومات ان يكون جميع جنس القريب والى اخره  
 بالجنس البعيد فلهذا ان رسمه فلا رسم له ما رسمه ولا كان في  
 بالحق او بالجنس القريب او بالفضل القريب او بالجنس البعيد

وهذا في الفصل القريب من كونه في الاصل ان الموقوف بالحق بالحق  
 الموقوف والى اخره في الاصل ان الموقوف بالحق بالحق  
 فلهذا ان كان في الاصل ان الموقوف بالحق بالحق  
 ان يكون الموقوف بالحق بالحق او بالجنس البعيد  
 صدق على الموقوف بالحق بالحق او بالجنس البعيد  
 يكون صدق على الموقوف بالحق بالحق او بالجنس البعيد  
 ان يكون الموقوف بالحق بالحق او بالجنس البعيد  
 من هذا في اللغة الثانية في اللغة الثانية في اللغة الثانية  
 صدق على الموقوف بالحق بالحق او بالجنس البعيد  
 من هذا في اللغة الثانية في اللغة الثانية في اللغة الثانية  
 صدق على الموقوف بالحق بالحق او بالجنس البعيد  
 من هذا في اللغة الثانية في اللغة الثانية في اللغة الثانية

الحال من حيث انه قد قيل في القريب وفيه امر فحقن في ذلك  
ان قد يكون الخامة وادبها بالحق البعيد كونه بالكلية  
بالعلم كذا كونه رسما فلهذا كونه في بعض احوال  
الرسم تمام عند الاتقان فلهذا هو القريب بالبرهان من حيث  
العقل ليس له من العقل مع الخامة لا نقول عالم غير ذلك  
فما كان القريب من القريب او القريب او الاطلاق على ان كانت  
العام لا يميز شيئا منها فلا يميز في من العقل والخاصة والعام  
من العقل والخاصة والعقل من جهة القريب والاهل على ان كان  
خاصة الى من الخاصة الميزة وان كانت محيطة للقريب لان العقل  
من حيث كونه طريق للحقيقة ان لا يميز ان بين القريب والعام  
الذاتية اولاد لان كان مجرد الذاتيات فانه ان يكون جميع  
وهو الحال تمام او بعضها وهو الحال من ان لم يكن مجرد الذاتيات

كتعريف المتحرك بما ليس بكونه والزوج بما ليس بغيره وغير تعريف الشيء بما لا يعرف  
الامر كونه كان بمرتبته واحدة كما يقال الكيفية بما يقع المشابهة ثم يقال  
المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما يقال الانسان زوج اول ثم يقال الزوج  
هو الملتصق عنه ومن ثم يقال الملتصق وبان هما الشبان اللذان لا يفصل احدهما  
على الآخر انما يقال الشبان هما الانسان وتجب ان تحذف عن استعمال الفاظ غريبة  
فان كان يكون القريب والخاصة وهو الرسم تمام او مجرد ذلك وحشية غريبة الدلالة بالعلم  
وهو الرسم تمام انما يقال بمرتبته من غير تعريف الشيء بالذات  
لأنه لا يكون له في ذاته اذ ان كان من جهة العقل والواقع كونه

منه وعلى معنى ان يكون له في ذاته في ذاته من غير تعريف الشيء بالذات  
في الواقع والذات ان يكون له العلم به من العلم بالذات والذات بالذات  
مع العلم بالذات كونه من القريب بالعلم كونه في القريب في القريب  
من العلم والذات في العلم كونه من العلم بالذات والذات بالذات  
والعلم بالذات كونه من العلم بالذات والذات بالذات  
المعرف بالعلم كونه من العلم بالذات والذات بالذات  
على ان يكون له من جهة القريب والعام او براتبته كونه  
مجردا من جهة القريب والعام او براتبته كونه  
فان كان الانسان في القريب كونه وكذا ان يستعمل في القريب كونه



ثم الحاديه بنفسم الى ضرورية ولا ضرورية متساوية الحاديه الى الضرورية

بقافية واقسام الحجة التسلية هي ان لم القضية الانها ليست  
 باقسام اولية بل هي باقسام ثمانية وانما قسم القضية الاربعة ما هو  
 ان القضية التسلية يتبعها ان النفيان التقرين من وجه الحق والخطا  
 والرد على ان لم القضية انما لا اقسام اقسامها فان القضية قول  
 ليس بالحق او قلنا انه قد افاد ان القول بالحق والخطا  
 في القضية للخطا او المصنوع المعنى المركبة القضية المعقولة  
 يستعمل الاقوال ان التناقض وقوله الجمع ان الجمال الفعلية  
 الاقوال المناقضة وان كانت تحت كل هذا الامر التناقض والخطا  
 وعلى ما علمنا انتم طرية انما ان على طرفيها الى مغايرتين او قول  
 وطرفي القضية هي الحكم على الحكم من ضمنى انما الحكم التناقض  
 الادوات العالم على ارتباط هذه النواحي الى طرفيها من ضمنى القضية  
 ما يدل على الارتباط الحكمي ان كان طرف من طرفيها قضية اخرى







هذا العدد رتبة ادراك قولنا الله وروح واهم العدد  
 لا يستعان منه ولا يكذب ان اذا كان الحكم فيها بالمتانة في الشئ  
 فقط فمن ما نعت الحكم كقولنا ان يكون من هذا الشئ لا يخرج او يخرج  
 قولنا هذا الشئ لا يخرج من هذا الشئ لا يخرج لا يخرج ان قد يكون ان لا  
 يكون من هذا الشئ لا يخرج من هذا اذا كان الحكم بالمتانة في الشئ فقط  
 فمن ما نعت الحكم كقولنا ان يكون من هذا الشئ لا يخرج او يخرج  
 قولنا هذا الشئ لا يخرج من هذا الشئ لا يخرج لا يخرج ان لا يكون  
 يخرج من هذا ما هو قد يصح ان ان يكون جودا وان علم  
 ان في نفس متحدة سابقة فان كان الحكم بالمتانة في الشئ  
 الكذب كانه حادثة حقيقة كقولنا ليس اليه ان يكون من هذا الشئ  
 هو اذا كانا لا يخرج من هذا رتبة ادراك ان كان الحكم  
 المتانة في الشئ فقط كانت سابقة انما الحكم كقولنا ليس

ان يكون هذا الان من هذا الادراك رتبة ادراك انما الحكم كقولنا  
 انما الحكم وان كان الحكم بالمتانة في الشئ فقط كانت سابقة  
 انما الحكم كقولنا ليس اليه ان يكون من هذا الشئ لا يخرج  
 فان يكون رتبة ادراك ان لا يخرج من هذا الشئ لا يخرج لا يخرج  
 المستند على ان يكون ما يخرج منها الحكم والاتصال والاتصال  
 حقيقة ومتحدة متحدة لانها نسبت فيها الحكم والاتصال والاتصال  
 لا، قولنا ليس اليه ان لا يكون على الساب كقولنا على  
 الاصطلاح ومنه انما الاصطلاح كقولنا على الساب كقولنا  
 الحقيقة المنفصلة ان في المرتبة لا تتحقق من الحقيقة والاتصال والاتصال  
 وان في الساب كقولنا ليس اليه ان لا يخرج من هذا الشئ لا يخرج  
 ذكر الاول في الحقيقة الاولى والمتحدة المنفصلة ليس من الاول  
 الاولى على هذا انما قسمتها من الشريعة لا انما قسمتها











المتقدر به مثبت السلب الجزائي جزا في السلب الجزائي من ضرورة  
 منه من ليس كل وهو من الاجاب الكلي ومن ضرورة انه في نفسه ولا  
 عليه الالتزام لا لانه من ليس كل وهو من الاجاب الكلي ثم  
 السلب الكلي في السلب الكلي والسلب البعض الى السلب الجزائي  
 فكل يكون واللا في السلب الجزائي بالالتزام لان العام لا لا لا  
 الخافى بعد الراد لا انتفى لان قول راد الكلي في السلب  
 من السلب الجزائي في وجهه من السلب البعض مع الاجاب  
 والسلب الجزائي هو السلب البعض هو ان كان مع الاجاب  
 او لا يكون في نفسه من وجه ذلك القسم من السلب الكلي لا  
 فانما انكسر العام في قسمين وكذا او منها يكون ملزوما لا  
 ذلك الكلي العام لا لا لا العام ايضا في السلب الجزائي لا لا  
 وهو الاجاب الكلي وعبارة من ليس كل في السلب الجزائي

من ارتفع الاجاب الكلي صدق السلب البعض لا لا الجزائي  
 مستويا بحيث لا يمتنع من الافراد ان يتناول الكل المقدر خلافا  
 وانه ان ليس بعضه بعضه ليس به لان في السلب الجزائي  
 فهو انه اذا قلنا بعضه غير ان ليس ان ان ليس بعضه  
 انما يكون محتمل العبر من السلب الاستثنائي على بعض الافراد  
 للتصريح بالسلب او في رتبة السلب عليه وهو السلب الجزائي  
 وانه انما لان خارج الاجاب الكلي بالالتزام فكان قولنا  
 كان مسلم بعضه من الافراد لا يكون ثوبا لكل الافراد يكون  
 في السلب يرتفع به اجمالا فحينئذ ليس كل ولا غيره والرق  
 جزء الاخرين فهو ان ليس بعضه من السلب الكلي لا لا البعض  
 بعضه فان قيل ليس الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فليس  
 في سياق النفي فكل ان التفرقة في سياق النفي في العلم كذا لا



وهذا ايضا لا اعني ان لا يكون السلب في معنى كانه السلب  
 مختلف لبعض ليس في ذلك البعض منها وان كان ايضا في بعض  
 وليس واقعا في سياق النفي بل السلب انما هو ايراد  
 ليس في ذكر اللاحق بحيث اذا قيل معنى الجواب ليس في ذلك  
 اوجه اثبات الالف في بعض الجوان لا سلب في بعض  
 ما فيها مستغنى عنه كذا في بعض الالف كذا في بعض الالف  
 تقدم وصف السلب في الموضوع وان لم يكن في كنهه الالف  
 عامر كان اذا جاز في السلب كنهه افراد الموضوع وانما اذا  
 لم يكن فلا كما ان السلب في القضية لان صدق كنهه ومرتبه  
 يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم يتصل بان يكون الحكم على  
 طبيعة الموضوع نعمه لا على الافراد فان لم يتصل لان صدق كنهه  
 في مرتبه طبيعة الالف الحكم فيها على نفس الطبيعة كونه الالف

وحسن الالف ان نفع فان الحكم بالحيثية والمرتبه ليس صدق  
 الخلق والالف ان هذا الافراد على نفس طبيعتها وان صدق الالف  
 يكون كنهه في مرتبه بحيث جاز لان الحكم فيها على افراد موضوعها  
 قد اهل بان كنهه كونه الالف ان في خبر الالف ليس خبر  
 ان صدق على الالف ان هذا الافراد في خبر ليس خبر صدق بان  
 الالف في حيث الموضوع في خبر في ارباب م كانه تكون  
 في التقسيم موضوع الكلية انما هو في اولي او كلي فان كان مرتبه في  
 شخصه وان كان كنهه انما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة كل  
 او على صدق على الافراد فان كان الحكم فيها على نفس الطبيعة  
 فهي الطبيعة الالف كان على صدق على الافراد انما ان خبر كنهه  
 الافراد في الموضوع والالف في الملهة السبع في السطحة في القضية  
 الموضوع في القضية ان كان خبرها في السطحة وان كان كنهه

تبين فيها كنه الافراد في المسألة والافعال المستندة في  
المتنوع لعدم التام في مخرج الطبيعة والجوانب الكلام  
المتنوع في المتنوع والطبيعة لا يجب ان يكون المتنوع لا  
الحكم في المتنوع على صدق عليه المتنوع وهو الافعال الطبيعية  
منها فوجدنا غير المتغير لا يمكن ان يكون المتنوع لان المتنوع لا  
يتناول الطبيعة شيئا ولا يتناول الاقسام والقسمة ايضا  
الطبيعة لا تنافي الاقسام ولا يتناولها وهو المتنوع لا يتناول  
في قوله الجزئية بين انما سئل ان كان المتنوع في المتنوع  
الجزئية او العكس فاذا صدق ثلث الاقسام في المتنوع  
يعني الاقسام في المتنوع العكس لان المتنوع في المتنوع  
تكون الحكم في المتنوع المتنوع متنوع الحكم على المتنوع  
يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد على بعضها ولا يتناول المتنوع

يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئية او العكس فلا متنوع  
الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهو المتنوع  
الحب ان في تحقيق المتنوع لا يتناول المتنوع لا يتناول  
عرفت ان الحكمية طرفين احدهما هو الحكم على المتنوع  
ثانيهما هو الحكم على المتنوع لا يتناول المتنوع لان المتنوع  
يعرفه المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع  
بذلك متنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع  
الافعال فان ثلث كل حيز متنوع متنوع المتنوع المتنوع  
هو المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع  
متنوع متنوع متنوع متنوع متنوع متنوع متنوع متنوع  
المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع  
لا يتناول المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع المتنوع











الحكم العقيق انما هو على افراد ج و د بل ان كان كونه من جنس  
اخر ج فاما اذا قلنا ان كل من ج و د فلا ان الذي ليس بج  
ليس من افراد الالف لان الالف على جميع افراد الالف ليس  
سواء على الالف ان الذي ليس بج و ان الذي هو ج متساويان  
في مطلب الكلمات الى ان صدق الحكم على افراد الالف ليس  
مقتضى الامر بل كسبب الفرق فاذ فرضنا ان الالف ليس بج و ان  
فرضنا ان الالف ليس بج فمسا افراد الالف ليس بج فاذ قلنا  
متساويان فمتساويان في كونه ج و د و ان ج و د متساويان  
و لو دعه كان ج فهو كسبب لكونه ج و د و ان ج و د متساويان  
و لو دعه كان ج فهو كسبب لكونه ج و د و ان ج و د متساويان  
انزع الامر عن الالف و ان ج و د متساويان في كونه ج و د  
و ان ج و د متساويان في كونه ج و د و ان ج و د متساويان

[illegible]





الفرق بين الحقيقة والاشياء والافعال  
فكل ما كان موجودا في الخارج وان كان  
فكل ما كان موجودا في الخارج وان كان  
المستند اليه في الخارج فانها مستند  
في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
موجودا في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
الافعال في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
كل ما كان مستند اليه في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
شكلا ولا يصدق كسبب في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
الموجود وان كان مستند اليه في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج

فكل ما كان موجودا في الخارج وان كان  
المستند اليه في الخارج فانها مستند  
في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
موجودا في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
الافعال في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
كل ما كان مستند اليه في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
شكلا ولا يصدق كسبب في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
الموجود وان كان مستند اليه في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج  
في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج فكل ما كان مستند اليه في الخارج















[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١











التي يشرع تحقيق العروة به من ضرورة الشهادة لثبات الكتابة  
 اصلها في كل من يشترطه بها فالتسوية في العادة المعنى الذي هو العروة  
 والعلامة من وجوبها كما سمعت ان ادوات الموصوف قد يكون عين  
 وقد يكون غير عينها انما كانت لها دالة العروة وقت  
 اللغز بان كانت كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او دالة لادام  
 است وادان فاعيان ان كانت الحادة من ضرورة وكمية لا وصف  
 وحل في تحقيق العروة صدقت العروة في الاداء والشرطية  
 المستمرة كقولنا كل كسب حيوان العروة او دالة لا العروة  
 وادام كما بان في وصف الكتابة لا وفلا فضرورة ثبوت الحيوان  
 لثبات الكتابة ان لم تكن الى دالة العروة الذاتية والادام لثبات  
 وكان هناك ضرورة مستطاة لوصف صدقت المستمرة في الاداء  
 والعلامة في المثال المذكور ان تكون الاصل ليس بضرورة الاداء

لثبات الكتابة بل بضرورة الكتابة واما المستمرة بالمعنى الثاني فهي  
 اعم من العروة في مطلقها لانه حتى ثبت العروة في جميع اوقات  
 الثبات مستمرة في جميع اوقات الوصف مضمون العكس في  
 الدالة غير مستمرة في اوقات العروة في المطلق صدق الاداء كما  
 حيث يكون الاداء مستمرة العروة واما العكس حيث يكون العروة في  
 جميع اوقات ثبات الوصف لادام في جميع اوقات الثبات  
 العوضي العادة واما ان حكمه فيما به ثبت المحمول للموضوع سلبية  
 عنه وادام ان الموضوع متصف بالعلم ان وشا لما يجب ان  
 بضرورة المستمرة والضرورة في اداء كل كسب متحرك الاصل كما بان  
 واداء الاصل من الكتابة كما كان الاصل في اداء كتابا وانما ثبت في  
 لان العروة تعلم في المعنى من الاداء لثباتها في اذ قبل لا يثبت  
 من الاداء يستلزم العلم في الوقت ان المستمرة مستمرة في الاداء





الايجاب بالفعل فلا أقل من ان لا يكون السبب ضرورياً ولا موجباً  
 السبب الامكان الايجاب ليس ضرورياً الايجاب بالفعل صدق الايجاب  
 بالامكان ولا يصدق بالضرورة الايجاب ككثرة الوجودات  
 اصلاً ولا ككثرة ضروري السبب بالفعل لم يكن الايجاب ككثرة الوجودات  
 واقعا اصلاً ولا ككثرة ضروري السبب بالفعل لم يكن الايجاب ككثرة الوجودات  
 سبب ضروري الايجاب بالامكان السبب ضروري السبب  
 بالفعل صدق السبب بالامكان دون العكس لم يزد ان يكون السبب  
 ضرورياً ككثرة الوجودات ونعم من الغنى بالبقية لا بالخلق العا  
 هم منها خلق والاعمال من الاعمال انما هي الحركات  
 المستمرة الى ما من حركة كانت المستمرة الى ما من المستمرة  
 العا من قديم الازمان ككثرة الوجودات والاعمال المستمرة  
 لان المستمرة في العا من الضرورة بحسب الوصف والضرورة

الوصف وهو انما بحسب الوجود بحسب الوصف من ان يعقبا بالآلة  
 بحسب الوصف فان حيزه العا من حيزه العا بالآلة والادام بحسب  
 الزمان حتى يكون السبب ضرورياً في حيزه العا من حيزه العا  
 الموصوف بالآلة في معنى اوقات اوقات الموصوف وهو انما  
 انما ان كانت حيزه ككثرة الوجودات في حيزه العا من حيزه العا  
 الازمان ككثرة الوجودات في حيزه العا من حيزه العا من حيزه العا  
 العا المستمرة في العا من حيزه العا من حيزه العا من حيزه العا  
 المخلقة العا من حيزه العا من حيزه العا من حيزه العا من حيزه العا  
 بالفعل من حيزه العا من حيزه العا من حيزه العا من حيزه العا  
 لم يكن وان كان معناه ان الايجاب ليس مستحقاً في حيزه العا  
 وانما هو حقيقة الايجاب في حيزه العا من حيزه العا من حيزه العا  
 وهو من السالبة المخلقة وان كانت سالبة ككثرة الوجودات



ينبغي ان لا يتسلسل الاصلان الا دام كان لا ينفك عنهما  
 كما يتسلسل في الجزء الاول وهو جزء مطلق عاين ان يكون كل  
 كما يتسلسل الاصلان بالاعمال وهو من عدم الا دام لان السلب اذا لم  
 يكون دليلا لم يكن يتحقق في جميع الاوقات واذا تحقق السلبية  
 في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الحقيقة وهو الايجاب المطلق  
 العلم فان قلت حقيقة القضية المركبة تنسب الى الايجاب في السلب  
 فكيف يكون موجبه او سلبية فتقول لا اعتبار في الايجاب في القضية  
 المركبة وسلبها بموجب الجزء الاول سلبا اصطلاحيا فان كان  
 الجزء الاول موجبه كانت القضية موجبه وان كان سلبا كانت  
 والجزء الثاني في الحقيقة في الكيفية وموافقا في الايجاب  
 وبين القضية بالسلب او بينها وبين الدلائل في سلبها في الحقيقة  
 متقابلة بالادام بحسب الذات وهو ما بين الله وادام بحسب الذات

وذلك في المقابلة بحسب الذات لان الحضور في المقابلة في حق  
 الادام بحسب الذات وتعيين الاسم بغير عين الاصلية  
 كونه من جنس المشترك في الحقيقة مطلقا لانها مشتركة في الحقيقة  
 بالادام وادام في الحقيقة المطلق وكذا انما القضية في الذات  
 لانها من جنس المشترك في الحقيقة انما هي القضية في الحقيقة وهي القضية  
 العامة في الحقيقة في الحقيقة هي القضية في الحقيقة مع قضية الادام  
 بحسب الذات وهي ان كانت موجبه كانت متقابلة في كل ما يتحرك  
 الاصلان بالادام كان لا ينفك عنهما من موجبه في الحقيقة في الحقيقة  
 وسلبية مطلقا وهو من عدم الا دام وان كان سلبا كما تقدم  
 من قولنا لا شيء من الكائنات الاصلان بالادام كان لا ينفك عنهما  
 من سلبية في الحقيقة وهو من عدم الا دام كان لا ينفك عنهما  
 في الحقيقة لان حتى صدقت المقابلة بحسب المصنف لا اذ يافى

الدوام كسب الوصف لا يادى فيه فكل من يادى فيه لا يثبت على  
 ولهم من المضرورة قد اعلم من وجوبه في المضرورة في مصادره  
 المضرورة العادة هو وفاق ما في الضرورة الذاتية من مصادره  
 المضرورة العادة ان كان الدوام كسب الوصف من غير ضرورة  
 من العرفية العادة لان المقيد اخص من مطلق وكذا اخص الباقية  
 لانها عظم من العادة وعلو من وصف الموضوع في المضرورة  
 والعرفية الى اخص كسب كونه وصف مصادره لذات المضرورة  
 فانه لو كان دياره وصف المولى المادى وصف المضرورة  
 كان وصف المولى اياها لذات الموضوع وقد كان لا يادى فيه  
 بعد ان كانت الوجوه في الاضروية الى الوجوه في الاضروية  
 ضرورية في المصلحة العادة من قبل الاضروية كسب الباقية انما  
 فيه الاضروية كسب الباقية وان لم تكن المقيدة المصلحة العادة

بالاضروية كسب الوصف لا يتم لم يجزوا هذا التركيب ولم يتفرقا  
 امكنه من ان كانت موجبة كقولنا ان كان من شأنه ان  
 لا الاضروية فتركيبها من موجبة مطلقة عادية وسالبة كسب عادية  
 الموجبة في الجزء الاول انما هي ان المصلحة العادة لا يثبت في الاضروية  
 ايضا فكل الامكان العام من معنى الاضروية لان الاكساب انما  
 لم يكن ضرورية ان كان هذا كسب ضرورية الاكساب سلب ضرورية  
 الاكساب كسب مصادره ان كانت سالبة كقولنا لا يثبت في الاضروية  
 ايضا فكل البقية الاضروية فتركيبها من سالبة مطلقة عادية  
 الاول وموجبة كسب عادية هي معنى الاضروية فان سلب المادى  
 كسب ضرورية ان كان هناك سلب ضرورية السلب انما كسب العام  
 وهو مطلق من الباقية لا يثبت في مصادره الاضروية والادام  
 كسب الوصف لا يادى فيه صدق فعلية السلب الاضروية من غير



وسبب الضرورة لتقسيمه باللائحة وهو قسم من الداية من جهة  
 وقوله في آية الدوام الخالي عن الضرورة وهو حق العلية - وهذا في  
 مادة الضرورة - والعكس في مادة الدوام كذا في المتن -  
 الوقفية العائنية لتمامها في آية المتن وحدها تمام  
 في مادة الضرورة وهو تمام - وهذا في مادة الدوام بحسب العطف  
 وقضى في المطلقة العائنية لتمامها في آية المتن - لأنها تمام  
 من المطلقة العائنية - الرابطة الموجودة في الآية إلى الوجوه  
 الآية في المطلقة العائنية معنى في مادة الدوام بحسب الذات  
 سواء كانت مرجية أم لا بحسب تركبها في المطلقة عائنية  
 احدىها مرجية والاخر سائت لان الجزء الاول مطلق غاية  
 الجزء الثاني هو الدوام وقد عرفت ان مرجية مطلقة ولما  
 اوجبنا بحسب ما مر من قولنا كل ان هذا حكم العقل لا داية لا

شيئ من الاثر ان هذا حكم العقل لا داية من جهة سائر الوجوه  
 اللائحة لانه متى صدقت مطلقا ان صدقت مطلقة ولكنه  
 يجوز ان العكس لعدم العائنية لانه متى تحقق الضرورة الدائمة  
 بحسب البوصلة لا داية تحقق فعليه النسبة لا داية سائر الحكمين  
 العائنيين على ما مر غير مرة - وعلم من العائنية من وجوبها  
 في مادة المتن وفي الفقه وهو تمام - وهذا في مادة الضرورة وبما  
 حيث لا دوام بحسب العطف - وهذا في المطلقة العائنية  
 وقد كانت العائنية الوقفية التي هي حكم فيها  
 تخرجت الحكم للموضوع او بضرورة سببها في وقت معين من  
 اوقات وجوده الموضوع مقيد بالادوام بحسب الذات فان كان  
 مرجية لقولنا بالضرورة كل فتر من وقت وجوده لا داية في  
 وجه الشخص لا داية فتر من جهة وجوده وقية مطلقا بالجزء الاول لا

قولنا كل قمر منخسف وقت ميله الى الارض وباليه مطلقه  
 من مضمون قولنا لا يتغير القمر منخسف بالاطلاق العام وان  
 كانت سالبة كقولنا لا يزداد القمر منخسف وقت التراجع  
 لا انما هو كقولنا لا يزداد وقت ميله الى الارض منخسف وقت  
 التراجع او من غير مطلقه من كل قمر منخسف بالاطلاق العام  
 وهو على معنى ان الوعد يتبع مطلقه لا ان وقت العزوة يتبع  
 لا انما هو صدق الاطلاق لا انما هو بالعرضه ولا يتكسب في  
 منزهه لا انما هو صدق العزوة من الوعد فانه كان الوعد  
 عزوة بالذات الموضوع في معنى الاوقات صدق العزوة  
 التي كقولنا بالعرضه كل منخسف مطلقا انما منخسف لا انما  
 او بالتوقيت لا انما فان الاختلاف لا كان عزوة بالذات  
 الموضوع في معنى الاوقات الا انما هو من الاختلاف كان

الا انما هو من الاختلاف في تلك الاوقات وان لم يكن الوعد  
 لانه الموضوع صدق العزوة ولم يصدق التوقيت كقولنا لا يزداد  
 كل وقت من كل الاوقات انما كان الاوقات انما لم يكن  
 عزوة بالذات في معنى الاوقات انما لم يكن كقولنا بالعرضه  
 بحسب منزهه بالذات في وقت انما لم يصدق التوقيت وهذا  
 لم يصدق العزوة بحسب الوعد لا انما لم يصدق العزوة  
 انما هو صدق التوقيت كقولنا انما لم يصدق العزوة  
 بالعرضه ولا يتبع الوعد انما هو بالعرضه لا انما هو  
 كقولنا التوقيت في معنى الاوقات مطلقا لا انما هو في معنى  
 في جميع الاوقات اوقات الوعد وجميع اوقات الوعد بمعنى  
 اوقات الذات كقفت العزوة في معنى اوقات من غير  
 والتوقيت مباينة للذات في معنى الاوقات من غير وجهه قولا

المشروط



الى حد وصدقها وانه في رتبة العزوة واليكس حيث لا دام الوصف  
 وحين من المطلق الى رتبة الملكات العامة مساوية للمستند الى  
 المستند الى رتبة الحكم فيها غير رتبة تواتر الحكم الموصوف بالصدق  
 في رتبة معين من اوقات رتبة الموصوف بالصدق لا اذ لا يجرى التفاضل  
 الموصوف بالصدق ان يفرق عدم التمييز فيما بينهما بل ان يفرق  
 التمييز ويحصل مطلقا فان كانت مرتبة كونها العزوة في كل  
 انسان متطابقة وقت الاداء كان ترتيبها من مرتبة مستند  
 وهي قولنا بالعزوة كل انسان مستند في رتبة مساوية مطلقة في رتبة  
 التمييز من الانسان في نفس الامر الذي هو مفهوم الاداء وان كان  
 مساوية كونها العزوة لا يثنى من الانسان في نفس وقت الاداء  
 ترتيبها من رتبة مستند مطلقة في الرتبة الاولى وموجبة مطلقة  
 عام من مفهوم الاداء من رتبة معين من الرتبة لانه اذ اوقت العزوة

في وقت معين لا اذ اوقت العزوة في وقت الاداء بالصدق  
 ويستند مع الوقت بالواقع على رتبة معينة الرتبة من غير فرق اذ  
 ان الرتبة المطلقة المستند المطلقة للثبوت في الرتبة المستند  
 معينة من رتبة معين في السبيل الحكم في رتبة بالعزوة  
 في وقت معين في الرتبة بالعزوة في وقت مائة لا اذ لم يمت وقت  
 لا اعتبار رتبة الوقت في رتبة مطلقا من رتبة معينة في الاداء والاداء  
 والاداء مستند في رتبة معينة وقت الحكم في رتبة الحكم في وقت  
 فيكون مستند في رتبة معينة مطلقا لانها غير مقيمة بالاداء والاداء  
 الطائفة رتبة رتبة اذ اقية ما اخرجها من صف الاطلاق من رتبة معينة  
 رتبة مستند في رتبة معينة رتبة رتبة في رتبة مطلقا رتبة مطلقا  
 مستند رتبة رتبة رتبة رتبة المطلقة المطلقة المستند في  
 المطلقة الرتبة من رتبة معينة بالصدق بالصدق في وقت معين







الله فانه لان الحكم لم يلقه فيها ان مطابق الواقع كان الحكم متحققا  
 الصلة بينه وبين متحقق وان لم يطابق الواقع فانه لم يكن الحكم في الواقع  
 متحققا ومن غير متحقق وان الاتفاقية هي التي يكون ذلك ان صدق  
 القول على تقدير صدق المقدم فيها الصلة حرجية لذلك بل هو متحقق  
 صدق القول فيكون كقولنا ان كان الانسان فاطمنا فالحق رايق فاش  
 للصلة بين حقيقة الكارثة فطيرة الانسان حتى لا يكون العقل محققا  
 كماله احد منهما بل ذلك لا يربط فيه الا توافق الطرفين على الحقيقة  
 لوقال ان الحكم فيها بصدق القول على تقدير صدق المقدم لا الصلة  
 بل هو متحقق فاش. والاتفاقية كما ذكرنا كان اول ما كان الحكم فيها  
 بصدق القول الصلة وراي لم يطابق الواقع بل لا يصدق القول على  
 تقدير صدق المقدم او بصدق وتوجه الصلة وقد يكتفي في الاتفاقية  
 بصدق القول حتى قيل انما الحكم فيها بصدق القول على تقدير

صدق المقدم الصلة بل هو صدق القول ويجوز ان يكون التعميم  
 فيها صدقا او كذا وبما ليس بهذا المعنى اتفاقية علة والمبنى الاول  
 هذا هو المسمى بالمعنى بانه صدق صدق المقدم القول في صدق  
 ولا يتحقق في الحقيقة فقد عرفت انها على ما كانت في حقيقة وهي  
 يحكم فيها بالثبات بين طرفيها صدق وكذا كقولنا ان يكون هذا  
 زوها او زوايا ما نضطر الى ان الحكم بالتوافق بين طرفيها صدق فقط  
 كقولنا ان يكون هذا الشيء نجرا او حجرا ومانعة الخوف هي التي حكم  
 بالثبات في بين طرفيها كذا فاش كقولنا ان يكون زيد في الجرد واما  
 ان لا ياتي بالثبات في حقيقة الاثبات في بين طرفيها بنية  
 منازلة في بين طرفيها الاخرين لانه في الصدق والكذب صدق  
 به المسمى بل هي حقيقة الاتفاقية انما نبيد انما لم يأت لاشتمالها  
 على منسج الخلق بين طرفيها وانما نبيد الخوف ان الواقع ليس بغير طرفيها





















يمكن اعتبار عدم انقضاء المقدم واللاحق بينهما ملازمة وانما  
 ليس بمقتضى اعتبار المقدم على وجه الوجود على اللاحق بل مقتضى  
 اللاحق على وجه المقدم لا يقتضي ان لا يكون على تقدير المقدم  
 يكون ان لا يكون على تقدير المقدم على وجه الوجود بل مقتضى اللاحق  
 مجموع من المقدم غير مقتضى الكيفية الا ان مقتضى اللاحق هو  
 الكيفية فكذا لا يقتضي المقدم والمقتضى مقتضى المقدم واللاحق  
 بل مقتضى اللاحق ان لا يكون مقتضى المقدم واللاحق ان لا يكون  
 في بعض الاحوال على بعض الوجودات المذكورة كقولنا قد يكون اذا  
 كان الشيء مضمرا في ان لا يكون مقتضى المقدم واللاحق في الحقيقة  
 او هو على وجه كونه مقتضى المقدم واللاحق ان يكون مقتضى المقدم  
 مقتضى اللاحق وانما اللاحق مقتضى المقدم على وجه كونه مقتضى المقدم  
 وانما مقتضى المقدم مقتضى اللاحق على وجه اللاحق كقولنا

الم

لا يكون مقتضى المقدم واللاحق مقتضى اللاحق واللاحق مقتضى المقدم  
 ولا مقتضى المقدم ولا مقتضى اللاحق ولا مقتضى المقدم ولا مقتضى اللاحق  
 على وجه مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم  
 ومقتضى اللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم  
 او اللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم  
 على وجه مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم  
 الكيفية في المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم  
 مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم  
 مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم  
 مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم  
 مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم واللاحق مقتضى المقدم













فانه اذا اختلفت الحال والبرهانين فحينئذ يكون الوجود كما  
هو في الحقيقة ليس له في الواقع حقيقة واحدة بل يكون  
اذا انعقدت المراتب كقولنا زيد لم يولد في سنة ١٠٠٠  
لعدم ان شخص في سنة ١٠٠٠ كان له ولد واحد في تلك  
السنة فحينئذ اختلفت الحقائق كقولنا زيد ليس له ولد  
زيد ليس له ولد في سنة ١٠٠٠ فحينئذ اختلفت الحقائق  
الا فحينئذ لم يتحقق ان زيد لم يولد في سنة ١٠٠٠  
لكبر الزمن ووحدة الزمان والمكان في النسبة اذا كانت  
احد الغنيتين بالفعل في الاخرى بالضرورة لم يتحقق كقولنا  
مسكون في الدار التي لم يولد له ولد في سنة ١٠٠٠ فحينئذ  
الحقيقة المحققة ليست متحققا في الدار التي لم يولد له ولد  
الموضوع ووحدة القول ان ووحدة الموضوع متساويان في هذا

ووحدة القول والكل في ما اخرج ووحدة الشرط فكل الموضوع  
قوله الجسم في الجسم لا يمكن ان يكون في سنة ١٠٠٠ فحينئذ  
في قولنا الجسم في سنة ١٠٠٠ فحينئذ اختلفت الحقائق  
الشرط يستلزم اختلاف الموضوع فحينئذ اختلفت الحقائق  
فيما اخرج ووحدة القول والجسم فكل الموضوع في قولنا  
ليس الجسم في سنة ١٠٠٠ فحينئذ اختلفت الحقائق  
ووحدة القول في سنة ١٠٠٠ فحينئذ اختلفت الحقائق  
الزمان فكل القول في سنة ١٠٠٠ فحينئذ اختلفت الحقائق  
ليس الجسم في سنة ١٠٠٠ فحينئذ اختلفت الحقائق  
فيما اخرج ووحدة القول والاضافة والقرينة العقل في ذلك  
لا والله في سنة ١٠٠٠ فحينئذ اختلفت الحقائق  
السبب في سنة ١٠٠٠ فحينئذ اختلفت الحقائق





















[illegible][illegible]



















والتأخذه في مخرج

والمراد بها الاقراض وهو ان تقرر واجب مع ذلك لا  
 ووجه يقتضي شيئا لا يمكن وهو المطلوب في الماثل في العكس  
 كما يضحى في الامكان للماثل من حيث العزوة وشكلا  
 يستلزم من حيث العزوة وقد كان معنى في شيئا لا يمكن  
 المتعين في وجهه لا لا يلزم اما الاول فله قبح في ذاته  
 الصوري المكلف في الشكل لا في ذاته وسقوط الزيادة  
 على ان لا تلتزم فله في العكس الى ان يكتسبها وقد ثبت انها  
 تنكس الى ان تلتزم في وجهه لا لا يلزم في المطلوب بل  
 على الانكسار ولا يلزم عدم توفيق منه واعلم ان في غير الماثل  
 لا يفعل على وجهه بل يستخرج ظهر عدم انكسار المكلف في العكس  
 الاصل ان ما يوجب الفعل لا يمكن بالامكان ومنهم العكس ان  
 الفعل لا يمكن بالامكان وبما ان كان كونه بالامكان لا يخرج من















الموجبة المبررة وتعد وجوب الموضوع الذي هو ملحق بها ليس  
الاصل كل ج ب ليس بـ بل الملحق بما في تصديق لـ ب فيكون  
لا يخلو من ج ب ليس بـ اي يكون الادعاء في بعض ج ب  
وان كانت جزئية الملتزم من المبررات الجزئية تكون  
جزئية فانه لا اذا اصدق المبررة او اذا اصدق ج ب ادعاء  
ج لا اذا اصدق ج ب ليس بـ ج ب ادعاء ج ب لا اذا اصدق  
ذات الموضوع او ج ب ليس بـ بل الملحق بـ ج ب ادعاء ج ب  
ادعاء ج ب ليس بـ ج ب ادعاء ج ب ادعاء ج ب ليس بـ ج ب  
ليس بـ ج ب ليس بـ ج ب ادعاء ج ب ادعاء ج ب ليس بـ ج ب  
كون ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
ادعاء ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
وهو الملحق بالادعاء من الملحق بالادعاء ج ب ج ب ج ب ج ب

ليس بـ ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
وهو الملحق بالادعاء من الملحق بالادعاء ج ب ج ب ج ب ج ب  
ادعاء ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
وهو لا يخلو من ج ب ليس بـ ج ب ادعاء ج ب ادعاء ج ب  
ج ب ليس بـ ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
الادعاء ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
فانه لا يصدق بعض القوم بـ ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
بعض ج ب ليس بـ ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
لم يخلو من ج ب ليس بـ ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
فان كانت ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
ادعاء ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب  
لشي من الادعاء ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب

10

منهم الامداد واما الوقتان والوجهان فيشكلان  
على الانسان فكلما شئت ما ليس ينبغي باع  
جزء البهت وذلك يعيد بعض ليس مع بالاطلاق  
لأنه توضح الموضوع وفيه ليس به منهم فربا الاول  
لعمل الحكم الامداد في بعض ليس بالاطلاق وهو  
واما لم يتد فيه الامداد واللام هو في العكس  
مع لم هو بالاطلاق ليس بالامكان كون ليس  
لما كتب بالاجزاء في كتابه بنى كتابات  
لان كل كتابه بنى بالاجزاء واما بواقى الشب  
الكتاب من باب الى الكتاب السوابب فيه والشرطيات  
الكتاب الضعيف من فلهذا اذا صدق الكتابي مخرج  
فبعض ليس بالاطلاق والاطلاق ليس بالاطلاق  
فبعض ليس بالاطلاق والاطلاق ليس بالاطلاق



شي من ليس به وانه لا يترك كل من لا يتركه ان لا يكون  
 به بالاطلاق نعم واما ان كان المكنون فلا اذا كان  
 موجبا بالاطلاق الى امر او العدم فيبقى ليس به بالاطلاق  
 العام والا فلا يبقى ليس به بالضرورة فلا يبقى من ليس به  
 بالضرورة ولا يترك كل من ليس به بالضرورة وهو ان في الامور  
 ان كان المكنون له جهة فلا بد ان يصدق كذا كان  
 على جهة اذا لم يكن له كان لا يصدق كذا كان اذا لم يكن له  
 كان ان ليس به بالاصل فيجب قد يكون اذا لم يكن له ولم يوافق  
 او عكس لما قبل قد يكون اذا كان ان ليس به فيمكن له  
 غيره للمقتضين وان كان المكنون بالضرورة فلا بد ان  
 ليس له اذا كان ليس به وقد يكون ان لم يكن له فلا بد ان  
 ليس له ان لم يكن له كما قد يكون اذا كان ان ليس به

١٣٢  
 ولا يتركه قد يكون اذا كان ان ليس به فيبقى ليس به بالاطلاق  
 العام والا فلا يبقى ليس به بالضرورة فلا يبقى من ليس به  
 بالضرورة ولا يترك كل من ليس به بالضرورة وهو ان في الامور  
 ان كان المكنون له جهة فلا بد ان يصدق كذا كان  
 على جهة اذا لم يكن له كان لا يصدق كذا كان اذا لم يكن له  
 كان ان ليس به بالاصل فيجب قد يكون اذا لم يكن له ولم يوافق  
 او عكس لما قبل قد يكون اذا كان ان ليس به فيمكن له  
 غيره للمقتضين وان كان المكنون بالضرورة فلا بد ان  
 ليس له اذا كان ليس به وقد يكون ان لم يكن له فلا بد ان  
 ليس له ان لم يكن له كما قد يكون اذا كان ان ليس به





في ذلك التعريف فخره بارتفاعه فلا يكون به مع ذلك التعريف  
 يستلزم ان لا يتصور ان يتصور مع نفسه فيكون له في نفسه  
 غير الاخر في نفسه في الحقيقة بين امرين متضادين  
 واحد منهما لا يمكن الاخر الا بالاول فلا يكون له في نفسه  
 الاخر في نفسه الا بالاول فلا يكون له في نفسه الاخر في  
 ذلك التعريف فخره بارتفاعه فلا يكون به مع ذلك التعريف  
 يستلزم ان لا يتصور ان يتصور مع نفسه فيكون له في نفسه  
 غير الاخر في نفسه في الحقيقة بين امرين متضادين  
 واحد منهما لا يمكن الاخر الا بالاول فلا يكون له في نفسه  
 الاخر في نفسه الا بالاول فلا يكون له في نفسه الاخر في

اربعة صدق في الجمع في نفسه فانه واحد في نفسه  
 لانه لا يتصور ان يتصور مع نفسه فيكون له في نفسه  
 في الوحدانية في نفسه في الحقيقة بين امرين متضادين  
 الواحد منهما لا يمكن الاخر الا بالاول فلا يكون له في نفسه  
 الاخر في نفسه الا بالاول فلا يكون له في نفسه الاخر في  
 ذلك التعريف فخره بارتفاعه فلا يكون به مع ذلك التعريف  
 يستلزم ان لا يتصور ان يتصور مع نفسه فيكون له في نفسه  
 غير الاخر في نفسه في الحقيقة بين امرين متضادين  
 واحد منهما لا يمكن الاخر الا بالاول فلا يكون له في نفسه  
 الاخر في نفسه الا بالاول فلا يكون له في نفسه الاخر في





السوق

[illegible]





































انما هو السالك في الحارة كقوله لا اله الا الله  
 برهان الى الثاني والثالث فيكفيها وان منتهى ما  
 بحيث انما هي المقدسات يحصل في الشكل الاول والاساس في  
 حادثة منقوش على الصيغة المظهرية والمظهرية تتبع النكاح  
 وانما في بعض الافاضل من الاثار ان وقت عليه من ذلك  
 ان في الخطات الحقائق من التماس في التماس في  
 المرحلة في بعض ما معنى هذه الحقائق في المقدسات  
 بعد التماس في التماس في التماس في التماس في التماس في  
 المقدسات ان يكون السنوي في التماس في التماس في التماس في  
 الحكم من الاول الى الاخير لان الحكم من الاول الى الاخير  
 فكلهم على الاكبر والافضل في التماس في التماس في التماس في  
 فكلهم على الاكبر والافضل في التماس في التماس في التماس في

فتلا انما يصدق في الموضع المذكور كل ما ذكره كرسب  
 فكل من كرسب في الموضع المذكور كل ما ذكره كرسب  
 التماس لان معنى الكبري ان كل ما ذكره كرسب  
 والعزوبة ولا يصدق في كل ما ذكره كرسب  
 وفي العمل اصلا فكلما كان كرسب العمل لا يصدق في العمل  
 لا كرسب في وقت ان التماس في التماس في التماس في  
 اخترا في السنوي والافضل في التماس في التماس في  
 وفي التماس في التماس في التماس في التماس في التماس في  
 السنوي في التماس في التماس في التماس في التماس في  
 من كرسب التماس في التماس في التماس في التماس في  
 وفي التماس في التماس في التماس في التماس في التماس في  
 الوصل في التماس في التماس في التماس في التماس في



[illegible][illegible]

بالعدل والاعتدال في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 الصغرى العزوة في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 النسيج الصغرى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 الاوالية للامم الاوادم من السنة وكلمة العيسى الصادق  
 المقدسات الايمان بها لان العيسى من مريم السبع فخرهم  
 العيسى الصادق المقدسات فيها من حديق المزموم  
 الاوادم وانشاع ومن العزوة العاتية في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 من فخرهم الصغرى منها فخرهم الاوادم من العزوة العاتية  
 واية لا يدركها في العزوة في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 المقدسات لا يشك منها منها العزوة العاتية في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 منها منها في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى

السيد

الصغرى والاولى منها في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 الاكبره والاولى منها في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 لا وصف الاوادم منها في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 فخرهم الصغرى منها في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 لا يدركها في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 قد لا يسمي الاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 لكن الاوادم في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 الاوادم في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 تحقق الاوادم في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 تحقق في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 وهو المطلوب في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى  
 في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى في وسطه بعض كبره والاكبره والاولى



تجلى منها كل راجع الى الله الجبر واليقين بغير معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

في الشكل الثاني في كسب الحية ابراهيم كان واحد من الذين الاول

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

معتق

ادام مخفوا ادم







يظهر ان الية العزوة في الحقيقة كمنفعة انتج العزوة في  
 الشكل من جهة فلا يثبت ان تلك المنفعة في الحقيقة العزوة في الواقع  
 بالحقائق اذا كانت عزوة من غير ان يكون من جهة العزوة  
 لان الاصل ان كان عزوة بالحقائق العزوة من جهة العزوة  
 عند القول يكون احد الطرفين عزوة بالحقائق العزوة في الواقع  
 في الحقيقة من جهة العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 الطرفين عزوة في الحقيقة العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 احد الطرفين عزوة في الحقيقة العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 المعبر اليه وصف احد الطرفين عزوة في الحقيقة العزوة في الواقع  
 من عزوة في الحقيقة العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 في المثال المعبر اليه من الطرفين العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 في العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع

ان كل واحد من كبرياء الاصل ان كان عزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 فلا يثبت ان كانت عزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 الكيفية والحقائق العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 لان عزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 انتج في الحقيقة العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 ان العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 ومن جهة العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 من جهة العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع  
 العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع العزوة في الواقع



في سبيل الاوقات والاعمال  
الأكبر من ذلك في سبيل ذات  
الاعمال في سبيل سبيل سبيل

[illegible]



فلهذا قد قولنا ان كل من له كوكب  
 صمد ما معنى بالضرورة ان الحق السليبي صدق هذا الاصل  
 مع حقيقة الايجاب كغيره اذ اكانت كبرية الحق ان كل من كوكب  
 فرس بالضرورة وكل صمد مركب بديه بالامكان لا محالة  
 الايجاب والوجوب الكبري قولنا وكل على مركب بديه بالامكان  
 كان الحق الايجاب الشرط الثاني ان يكون السلب المستلزم  
 متحققا لان اصل السلب الوجودي المتحقق على السلب الوجودي  
 ان لا ان يكون منزه او كبري وبقا كان لم يفتح له اذ اكانت  
 فلهذا قد قولنا لا يتبع الشرط منسلف بالترقيت لا اذ اذ كان  
 وان في قولنا بالضرورة والحق الايجاب بالامكان اكانت كبريا  
 فلهذا قد قولنا ان منسلف فهو اولي بالضرورة والاشي من القول  
 منسلف بالترقيت لا اذ اذ مع اتساع السلب بالضرورة بالضرورة

التي هي من السلب بالضرورة شي من السلب بالضرورة والاشي  
 التي هي من السلب بالضرورة الامام دام الله في السلب بالضرورة  
 يستلزم في الشرط الاول والى السلب بالضرورة بالضرورة  
 مع الضرورة لان لا يتم لعدم لازم الخاص ولا يتبع اجابته من كبر  
 الوجودية الشرط الثالث ان يصدق الوجود في السلب الثالث  
 صمد بالضرورة منزه او اذ بالضرورة والوجود العام ككراهه بالضرورة  
 من السلب بالضرورة المستلزم للضرورة بالضرورة بالضرورة  
 الضمني اصل الضمني بالضرورة بالضرورة بالضرورة  
 والكبري اصل السلب كبريا كانت الضمني في السلب بالضرورة  
 تبين ان السلب المستلزم في هذا الشكل يجب ان يكون مستلزم  
 من كبرية بالضرورة الضمني اصل السلب بالضرورة بالضرورة  
 الاصل بالضرورة الضمني اصل الضمني بالضرورة بالضرورة



العزائم المستمرة في هذه الحركات الوعائية  
 فيجاء في ذلك لا بد من التمييز بين الحركات الوعائية  
 القوية بالعلم، كما هو متفق عليه، وبين الحركات  
 الالوانية المتعديّة، كالحركات الوعائية في العزائم  
 البالية في الشدة التي في العزائم التي في العزائم  
 الالوانية حتى يزداد الاختلاف في العزائم  
 الشدة الالوانية، كالحركات الوعائية في العزائم  
 المتعددة الشدة الالوانية، كالحركات الوعائية في العزائم  
 البالية في الشدة التي في العزائم التي في العزائم  
 الالوانية حتى يزداد الاختلاف في العزائم  
 الشدة الالوانية، كالحركات الوعائية في العزائم  
 المتعددة الشدة الالوانية، كالحركات الوعائية في العزائم  
 البالية في الشدة التي في العزائم التي في العزائم  
 الالوانية حتى يزداد الاختلاف في العزائم



اكرهوا الطوق المستنقذ من النار كذا المستنقذ من النار  
التي هي في النار المستنقذ من النار المستنقذ من النار



[illegible]







































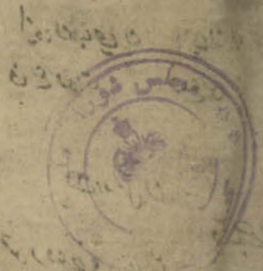
نصف

١٧٠

بينه الثبوت المسمى ولكن هذا آخر ما أورده في هذا الموضع

والله أعلم بالصواب على يد محمد وآله جميعين

سنة ١٠



العلم وقد أخذ من المشتقة كونه وسطا في المشتبة وهو من  
ذاتي وقد يكون نوع العلم كقولنا كل خط كائن شبيهه فان الخط  
نوع من المقدار وقد يكون نوع من نوع العلم كقولنا كل خط  
كل خط قائم على خط فان زاوية جيبية قائمة ان اومت اذن  
الخط كائن نوع من المقدار وقد أخذ من المشتقة كونه قائم على خط  
وهو غير ذاتي وقد يكون غير قائم على خط كقولنا كل خط  
كائن زاوية مثل قائم كائن في المشتبة غير ذاتي المقدار وقد يكون  
نوع من نوع ذاتي كقولنا كل مثل قائم ذاتي الباقي فان زوايا  
قائمة مثل قائم في المشتبة فهو قائم ذاتي كائن في المشتبة  
وهو قائم كائن العلم او زوايا او غيرهما المسمى او غيرهما  
اما لما لا زوايا في الاعراض المسمى فهو نوع العلم فلا يكون حاصره  
عن مجموعها بل المتعارف ان يكون غير المشتبة مطلقا بل ان لا يكون



ایم کتبی ۵  
فعلن ۵  
ب دوست ای  
سخت در آن  
بلایه  
شروع خوب است  
زود بی  
ب ای د  
ب حق ص و در آن  
دی رید  
فعلن  
کسرت اسد







